وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تيزي وزو – مولود معمري –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور حاضنات الأعمال الجامعية في تفعيل العلاقة بين الجامعة وسوق العمل

دراسة حالة حاضنة جامعة مولود معمري -تيزي وزو-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الموارد البشرية

-إعداد الطالبة:
رميساء ساعد

-إشراف الأستاذة:
ياسمين نوري

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة
فضيلة عكاش	مناقشا
ياسمين نوري	مشرفا ومقررا
كريمة لعرابي	رئيسا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه

أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم من قريب ومن بعيد في إنجاز هذه المذكرة

وفي مقدمتهم الأستاذة المشرفة "ياسمين نوري" التي أعطت من وقتها وجهدها

لتصويب هذا العمل، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

رميساء

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة نجاحي إلى نفسي التي صبرت وكافحت من أجل هذه اللحظة

التي تعتبر البداية وليس النهاية، وأسأل الله أن يوفقني لمزيد من النجاحات...

إلى الوالدين الكريمين اللذان كانا السند لي في كل مراحل حياتي،

دمتما سندا لي...

إلى كل أفراد عائلتي الصغيرة دون استثناء...

إلى كل من ساهم في هذا العمل...

رميساء

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	II - I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	III
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لتقليص الفجوة بين الجامعة وسوق العمل في الجزائر	1 – 37
تمهيد	2
المبحث الأول: مكانة الجامعة الجزائرية في سوق العمل	3
المطلب الأول: بطالة خريجي الجامعة	3
المطلب الثاني: تجربة الجزائر في مواجهة بطالة خريجي الجامعة	7
المطلب الثالث: الدور الاستراتيجي الجديد للجامعة في ظل اقتصاد المعرفة	11
المبحث الثاني: واقع المؤسسة الناشئة في الجزائر	16
المطلب الأول: ماهية المؤسسة الناشئة	16
المطلب الثاني: المؤسسة الناشئة في الجزائر: الإطار القانوني والتحديات	18
المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة للمؤسسة الناشئة في القانون الجزائري	21
المبحث الثالث: دور حاضنات الأعمال الجامعية في مرافقة المؤسسات الناشئة	25
المطلب الأول: ماهية حاضنات الأعمال الجامعية	25
المطلب الثاني: آليات اعتماد حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر	30
المطلب الثالث: عوامل نجاح وفشل حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر في مرافقة المؤسسات الناشئة	34
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني: دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة مولود معمري –تيزي وزو–	38– 80

تمهيد	39
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	40
المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية	49
خلاصة الفصل الثاني	80
الخاتمة	81- 83
قائمة المراجع	84- 94
الملاحق	95- 99

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
أ	توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي في الجزائر خلال الفترة 1995-2019	4
ب	تطورات الطلب، العرض والتوظيف في سوق العمل الجزائرية خلال الفترة 2005-2011 بعد إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل	8
ج	الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	10
د	الفرق بين المؤسسة الناشئة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة	17
هـ	نشاط حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو منذ نشأتها إلى غاية أكتوبر 2023	45

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
أ	طبيعة العلاقة بين حاضنات الأعمال الجامعية والمؤسسات الناشئة	21
ب	الهيكل التنظيمي لحاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو	43

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة للطلبة الجامعيين وتقليص الفجوة بين الجامعة وسوق العمل، خاصة وأن المؤسسة الناشئة أصبح لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الحديث.

أجريت دراستنا بحاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو لمعرفة مدى دعم ومرافقة الحاضنة لمشاريع الطلبة المحتضنة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو ساهمت بشكل جيد في دعم مشاريع الطلبة من خلال الخدمات التي تقدمها للشباب المبتكر بهدف تحويل أفكارهم إلى مؤسسات ناشئة مجسدة على أرض الواقع مما يساهم إيجابا في تقليص الفجوة بين الجامعة وسوق العمل.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، سوق العمل، حاضنات الأعمال الجامعية، المؤسسة الناشئة.

Abstract:

This study aimed to present the role of university business incubators in supporting start-ups for students and to connect the university with the job market, especially since start-ups become important in modern economie.

Our study was conducted at the business incubator of MouloudMammeri University in TiziOuzou to determine the extent of the incubator's support and guidance for student projects.

This study concluded that the university business incubator of TiziOuzou has contributed to supporting student projects through the services that gives to their innovative projects, to transform their ideas into real start-ups which contributes to creating job opportunities.

Keywords: University, Job market, University business incubators, start-ups.

مقدمة

تمهيد:

تعد حاضنات الأعمال الجامعية آلية حديثة لدعم وتطوير الأفكار والمشاريع الناشئة، وقد تبنتها الدول للدفع باقتصادها نحو الأمام وتشجيع وتحفيز الطلاب الجامعيين ذوي الفكر المقاولاتي والابتكاري. هذه الحاضنات تساعد المشاريع الناشئة على النضج كما تعمل على دعمها وتطويرها ومرافقتها لتجاوز مراحل الصعوبة، وبهذا فهي تعمل كجسر يصل بين الجامعة وسوق العمل عبر خدماتها وهيئاتها التي تساعد على ربط المحيط الجامعي ومخرجاته بالمحيط الاقتصادي وتفعيل الحوار الفعال بينهما الذي من شأنه أن يحقق التنمية ويخلق فرص عمل جديدة وكذا توليد دخل لأصحاب المشاريع.

في الجزائر، لم يتم اعتماد حاضنات الأعمال بالجامعات إلا مؤخرا وذلك في إطار سعيها للتحول نحو اقتصاد المعرفة ووضع لبناته الأساسية القائمة على الفكر الريادي والابتكاري خاصة وأنها تسعى لتنويع مداخيلها ومواردها المالية خارج الريع ولذا استحدثت حاضنات الأعمال الجامعية الداعمة للمؤسسات الناشئة كآلية لذلك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التطرق إلى موضوع حاضنات الأعمال الجامعية ودورها في دعم المشاريع الناشئة للطلبة، فنظرا للنتائج التي حققتها في الدول المتقدمة أصبحت حديث الساعة في العديد من الدول وخاصة الجزائر التي توجهت نحو التركيز على تدعيم المؤسسات الناشئة لخريجي الجامعة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى الغايات الآتية:

- التعرف على وضعية خريجي الجامعة الجزائرية في سوق العمل.
- معرفة الأساليب والآليات التي اتبعتها الجزائر للاستثمار في الطلبة الجامعيين وربطهم بعالم الشغل.
- تسليط الضوء على دور حاضنات الأعمال الجامعية.

– الوقوف على الدور الفعلي لحاضنة الأعمال بجامعة تيزي وزو في دعم ومرافقة مشاريع الطلبة نحو سوق العمل.

مبررات اختيار الموضوع :

•المبررات الذاتية:

– رغبة الطالبة في الخوض في هذا الموضوع ومعرفة واقعه في الجزائر.

•المبررات الموضوعية:

– اهتمام الباحثين والدارسين بهذا الموضوع.

– النتائج المحققة في هذا المجال في الدول المتقدمة أدت إلى الخوض في الأسباب والعوامل المساعدة على نجاحها في الدول النامية.

– حداثة الموضوع وتحول اقتصاد العالم نحو اقتصاد المعرفة.

أدبيات الدراسة :

لابد لأي بحث علمي أن يستند إلى دراسات سابقة لموضوع بحثه من أجل إثراءه والتوسع في النقاط التي لم يتم التطرق إليها من قبل في دراسة أخرى.

1–دراسة إيمان قيطوني بعنوان "التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر"[1]، سلطت الدراسة الضوء على إشكالية عدم تواؤم فرص العمل المتاحة في السوق مع عدد خريجي الجامعات ذلك وإن توفرت فلا تتناسب ومؤهلاتهم ما أنتج بطالة في فئات شابة، كما ركزت على الإصلاحات التي قامت بها الدولة لربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل للتقليل من بطالة هذه الفئة. توصلت الدراسة إلى أن التعليم العالي والعمل عنصران وجب التوفيق بينهما لتحقيق التناسق بين برامج وتخصصات مؤسسات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل وأن عدم الاستثمار في الطاقات البشرية الشابة وعدم توجيهها نحو المهن والوظائف يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة و تصبح هذه الفئة عالة على المجتمع.

[1] إيمان قيطوني، "التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة قسنطينة،(المجلد 6، العدد 1، جوان 2020).

تختلف دراستنا عن هذه الدراسة في أن دراستنا ركزت على دور الجامعة في تشجيع الطلبة والخريجين على خلق فرص عمل عن طريق الاستثمار فيما يسمى بالمؤسسات الناشئة التي تتولى حاضنات الأعمال الجامعية دعمها ومرافقتها وصولا إلى اندماجها في سوق العمل.

2-دراسة بوضياف علاء الدين بعنوان "دور حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي -ضمن المخطط الاستراتيجي لجامعة المسيلة 2017_2022- "[1]، هدفت الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه حاضنة الأعمال الجامعية في ربط الجامعة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي باعتماد المخطط الموضوع من طرف جامعة المسيلة، والذي سعت من خلاله لأن تكون همزة وصل بين مخرجاتها وسوق العمل وخلق أفكار إبداعية ومبتكرة تساهم في خلق المؤسسات الناشئة، وخلصت الدراسة إلى أنه يتوجب إشراك مختلف الفواعل من إدارات عمومية ومؤسسات خاصة لإنجاح هذه العملية خاصة وأن السوق الجزائرية تتحكم فيها عدة متغيرات تؤدي إلى فشل هذه المؤسسات في بعض الأحيان.

تختلف دراستنا عنها في أنها أجريت بحاضنة أعمال جامعة تيزي وزو ودرست سوق العمل من زاوية تموقع الخريجين الجامعيين فيه.

3-دراسة أسامة الميطة ومنير مناعي في إطار مذكرة تخرج تحت عنوان "حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر ولاية تبسة نموذجا"[2]، ركزت الدراسة على دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة نظرا للدور الهام الذي أصبحت تلعبه المؤسسات في الاقتصاديات المعاصرة، تمت الدراسة الميدانية في حاضنة أعمال المؤسسات الناشئة بولاية تبسة وحاضنات الأعمال الجامعية بجامعة العربي التبسي لولاية تبسة، توصلت الدراسة إلى أن اعتماد

[1] بوضياف علاء الدين، زبير محمد، "دور حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي -ضمن المخطط الاستراتيجي لجامعة المسيلة 2017-2022"، **مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،(المجلد 5، العدد 1، 2021).

[2] أسامة الميطة، منير مناعي، "حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر ولاية تبسة نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، (جامعة الشيخ العربي التبسي-تبسة: تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2022-2023).

حاضنات الأعمال في الولاية يعد حديثا إلا أن الجامعة تساهم بشكل كبير في نشر ثقافة ريادة الأعمال في أوساط الطلبة مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني مستقبلا.

تتداخل هذه الدراسة مع دراستنا في معالجة دور الحاضنات المتواجدة على مستوى الجامعات في دعم المؤسسات الناشئة للطلبة الذين يتمتعون بروح ريادة الأعمال، ويكمن الاختلاف بين الدراستين في أننا ركزنا على موقع خريجي الجامعة في سوق العمل في الجزائر وماهي الإجراءات التي قامت بها الجزائر للاهتمام بهذه الفئة إضافة إلى إجرائنا الدراسة الميدانية بحاضنة الأعمال لجامعة مولود معمري بولاية تيزي وزو.

إشكالية الدراسة :

تعتبر الجامعة حاضنة للأفكار المبدعة لكنها تحتاج إلى بيئة محفزة لتحويل هذه الأفكار إلى واقع بهدف ربط المعرفة النظرية بالواقع العملي، انطلاقا من هذا نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو في ربط الجامعة بسوق العمل؟

الأسئلة الفرعية :

يتفرع عن الإشكالية الرئيسية لدراستنا أسئلة فرعية وهي:

-هل تتوائم مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل في الجزائر؟

-ما المقصود بحاضنات الأعمال الجامعية ؟

-هل تساهم حاضنة جامعة مولود معمري بتيزي وزو في تسريع وتيرة تطور مشاريع الطلبة؟

فرضيات الدراسة:

هذا الموضوع يستدعي طرح فرضية رئيسية تلم بكل جوانب الموضوع، إضافة إلى فرضيات ثانوية تجيب عن التساؤلات الفرعية المطروحة سابقا.

الفرضية الرئيسية:

محاولة للإجابة على إشكالية البحث يمكن طرح فرضية رئيسية مفادها:

تساهم حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو في تسريع وتيرة تطور مشاريع الطلبة عبر الدعم والمرافقة التي تقدمها لهم.

الفرضيات الثانوية:

-توجد فجوة كبيرة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل في الجزائر.

-تعد حاضنات الأعمال الجامعية الإطار الذي تتطور فيه المشاريع الناشئة للطلبة الجامعيين.

-تساهم حاضنة جامعة مولود معمري بتيزي وزو في تسريع المشاريع الناشئة للطلبة الجامعيين عبر الاستشارات التي تقدمها من طرف المختصين.

منهجية الدراسة:

منهجية الدراسة هي مجموعة الخطوات التي يتم وفقها دراسة موضوع محدد من أجل الوصول إلى نتائج تساهم في حل مشكلة الدراسة.

المنهج: يعتبر المنهج الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[1]، وتختلف المناهج باختلاف المواضيع ولكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه.

اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج التالية:

-المنهج الإحصائي: وهو منهج يستخدم البيانات الرقمية لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتقائها، كما يعمل على تعميم ما تم التوصل إليه من نتائج.[2] استخدمنا المنهج الإحصائي لجمع البيانات الإحصائية حول حاضنة أعمال جامعة مولود معمري والعمل على تحليلها وتفسيرها.

-منهج دراسة حالة: وهو طريقة علمية تتميز بالعمق والشمول والفحص والتحليل الدقيق لأي ظاهرة أو مشكلة المطلوب دراستها لدى شخص أو أسرة أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمع، بهدف الوصول إلى استنتاجات عامة للموضوع.[3] استخدمنا هذا المنهج في دراسة عينة من مجتمع الدراسة المتمثلة في طلبة حاضنة جامعة مولود معمري بتيزي وزو لمعرفة الدعم الذي تقدمه الحاضنة للمشاريع المحتضنة للطلبة لدمجهم في سوق العمل.

---

[1] عبد الرحمن بداوي، **مناهج البحث العلمي**، (الكويت: وكالة المطبوعات، الطبعة الثالثة، 1977)، ص5.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997)، ص92.

[3] أحمد بوذراع، "منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية والإنسانية"، **مجلة الإحياء**، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، (العدد4، 2001)، ص284.

الاقتراب: يعتبر الاقتراب بمثابة المنظار الذي ينظر بواسطته الباحث إلى الظاهرة المبحوثة.[1] استخدمنا في هذه الدراسة:

-الاقتراب القانوني: يركز هذا الاقتراب في دراسته على الأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية وعلى الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة، أي على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو انفلاته من ضوابطها.[2] اعتمدنا هذا الاقتراب للوقوف على الجانب القانوني لحاضنات الأعمال الجامعية والمؤسسات الناشئة في الجزائر.

-الاقتراب المؤسسي: يركز الاقتراب المؤسسي على المؤسسات باعتبارها وحدة التحليل الأساسية لتحليل الظواهر السياسية، وينظر إلى المؤسسات كمتغيرات مستقلة تؤثر على الجهات الفاعلة الأخرى والمعتقدات والاستراتيجيات التي تتبناها في مختلف المجالات.[3] استعنا بهذا الاقتراب لإجراء شرح وتفصيل وصفي لحاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو وذلك انطلاقا من دراسة الهدف من تكوينها، هياكلها وتنظيمها وتوزيع الأدوار فيها، وظائفها وأهميتها إضافة إلى علاقتها مع المؤسسات ذات الصلة بمجال نشاطها.

بالنسبة لأدوات جمع البيانات فقمنا بالاستعانة ب:

-المسح المكتبي: بالاطلاع على الوثائق الرسمية والكتب، المقالات والرسائل الجامعية وأطروحات الدكتوراه.

-المقابلة والاستبيان: من أجل الحصول على معلومات تخص الدراسة الميدانية المتعلقة بحاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو.

---

[1] عمار بوحوش، عائشة عباش، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، (ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2019)، ص 16.

[2] **المرجع نفسه**، ص 160.

[3] علي حازم هايل الطعاني، "تطبيقات الاقتراب المؤسسي والاقتراب النسقي في دراسة التحليل السياسي"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديموقراطي العربي-ألمانيا، (المجلد10، العدد39، مارس 2024)، ص 102.

هيكلة الدراسة :

تركز دراستنا على دور حاضنات الأعمال الجامعية في تفعيل الحوار بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، حيث اعتمدتها الدول ومن ضمنها الجزائر كاستراتيجية للدفع باقتصادها إلى الأمام وخلق وتنويع مصادر الثروة وكذا خلق مناصب شغل جديدة.

قسمنا دراستنا إلى فصلين، حيث شمل الفصل الأول حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لربط الجامعة بسوق العمل من خلال التطرق إلى مكانة الجامعة الجزائرية في سوق العمل ثم تطرقنا إلى واقع المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر.

أما الفصل الثاني وهو الفصل التطبيقي للدراسة الذي قمنا خلاله بجمع البيانات والمعلومات حول حاضنة جامعة مولود معمري بتيزي وزو وتحليلها وتفسيرها بهدف التوصل إلى نتائج تخدم دراستنا وتعود بالنفع علينا وعلى الجميع.

الفصل الأول:

حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لتقليص الفجوة بين الجامعة وسوق العمل في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الجامعة أحد المرتكزات الأساسية في المجتمع نظرا للأدوار الهامة التي أصبحت تقوم بها من نشر للعلوم والمعرفة وإشباع حاجة سوق العمل بالكوادر المؤهلة التي تتخرج منها بهدف النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية. لكن مع التزايد الهائل لعد الطلبة الجامعيين أصبح من الصعب الموائمة بين مخرجات الجامعة وبين المتطلبات الحقيقية لسوق العمل ما أدى إلى تفشي البطالة في أوساط الخريجين خاصة في ظل غياب بيئة داعمة لريادة الأعمال والمؤسسات الناشئة التي ركزت عليها الحكومة الجزائرية في إطار تحولها نحو اقتصاد المعرفة لتبرز في هذا السياق أهمية حاضنات الأعمال الجامعية كآلية مبتكرة لتقليص الفجوة بين الجامعة وسوق العمل من خلال توفير الدعم اللازم للمؤسسات الناشئة للطلبة الجامعيين وتسريع نموها.

في هذا الفصل سنتطرق إلى دور حاضنات الأعمال الجامعية في تقليص الفجوة بين الجامعة وسوق العمل، وقد قسمناه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مكانة الجامعة الجزائرية في سوق العمل في الجزائر

المبحث الثاني: واقع المؤسسة الناشئة في الجزائر

المبحث الثالث: دور حاضنات الأعمال الجامعية في مرافقة المؤسسات الناشئة

المبحث الأول: مكانة الجامعة الجزائرية في سوق العمل

لم تعد الجامعة مجرد منظمة تنحصر في إطار جامد ينظر لها من باب أنها مؤسسة تعمل في إطار اختصاصها المتعلق بمنح شهادات ذات علاقة بميادين الدراسة فيها، بل تحولت لكونها منظمة متعلمة، بمعنى أن جميع الفواعل فيها يقومون بأدوار متعلقة بالعمل من تحديد للقضايا وحلها وهو ما يفرض عليها التكيف مع التغيرات الدائمة للبيئة المحيطة بها، فهي تلعب دور وسيط حيوي يتفاعل خلاله الجميع بما يناسب مدخلاتها مع مخرجاتها فيما يتعلق بسوق العمل.[1]

المطلب الأول : بطالة خريجي الجامعة

خريج الجامعة هو ذلك الفرد الذي تخرج من الجامعة بعد استكمال تكوينه الجامعي وتحصله على شهادة علمية جامعية في تخصص معين وبمؤهل (ليسانس، ماستر، ماجستير، دكتوراه...) والتي يستطيع من خلالها التكيف مع سوق الشغل سواء المحلي أو الأجنبي، والحصول على منصب عمل.[2]

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، تشمل تسمية "البطالين" كل الأشخاص الذين تجاوزوا سنا محددا والذين كانوا عند إجراء التحقيق الإحصائي: دون عمل سواء كان العمل بأجرة أو بدونها، متوفرون ومستعدون للعمل خلال فترة التحقيق الإحصائي، ويبحثون عن العمل بمعنى قاموا باتباع تدابير خاصة من أجل البحث عن العمل كالتسجيل على مستوى مكاتب التشغيل العمومية.[3]

---

[1] ليلى بتقة، "مخرجات الجامعة الجزائرية ومتطلبات سوق العمل بين الاستيعاب والإقصاء الاجتماعي"، **مجلة دراسات اقتصادية**، (المجلد 16، العدد 1، 2022)، ص 76.

[2] مسعودة مداح، نور الدين بولعراس، "استراتيجية خريجي الجامعة الجزائرية في التكيف مع متطلبات سوق العمل –دراسة سوسيومهنية لمجموعة من خريجي الجامعة بولاية غرداية"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة ورقلة، (المجلد12، العدد2، 2020)، ص 705.

[3] عبد الحليم جلال، "اتجاهات سوق العمل في الجزائر"، **مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية**، جامعة سطيف، (المجلد 8، العدد2، ديسمبر 2017)، ص 280.

ومنه تكون بطالة خريجي الجامعة تلك البطالة التي تنتشر بين المتحصلين على شهادات جامعية ولم يجدوا عملا لأسباب خارجة عن إرادتهم بعدما صرحوا بأنهم يبحثون عن عمل عبر مختلف الوسائل المتوفرة، وهي نتاج الارتفاع الكمي لعدد خريجي الجامعات مقارنة بفرص العمل المتاحة في السوق.[1]

تعتبر البطالة في مجتمعنا ظاهرة حديثة خاصة بطالة حاملي الشهادات العليا، وقد نتجت عن تراجع سياسة التشغيل التي اعتمدتها الجزائر إلى غاية منتصف الثمانينات بالتعيين المباشر لأصحاب الشهادات الجامعية لتغطية البطالة وذلك في قطاعات حكومية ومؤسسات اقتصادية عمومية ليرتفع بذلك عدد مناصب العمل لدى الدولة ومنه ارتفاع عدد العمال الأجراء الدائمين وانخفضت بطالة هذه الفئة.[2]

الجدول-أ -: توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي في الجزائر خلال الفترة 1995-2019.

السنوات	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
1995	%25,8	%29,9	%20,3	%4,4
2008	%27,6	%26,7	%26,1	%22,8
2010	%7,6	%10,7	%8,9	%20,3
2013	%6,7	%11,1	%9,7	%14
2016	%6,8	%10,6	%9,5	%16,7
2019	%6,8	%11,8	%10,6	%17,4

[1] مروة بوشلاغم، "واقع خريجي الجامعة الجزائرية في سوق العمل -دراسة ميدانية لخريجي جامعة قالمة-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع، (جامعة قالمة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، 2022-2023)، ص 74.

[2] **المرجع نفسه**، ص 64.

(المصدر: الحمليلي سناء، "تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 دراسة تحليلية قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (المركز الجامعي مغنية: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2021-2022)، ص 120)

من خلال الجدول نلاحظ تناقص نسبة البطالة لكل الفئات ما عدى نسبة بطالة الجامعيين التي تشهد تذبذبا، وفي معظم الأحيان هذا التذبذب يبقى مرتفعا مقارنة بالفئات الأخرى.

أصبحت الجزائر تتصدر دول شمال إفريقيا من حيث نسبة البطالة في صفوف الشباب الحاصل على شهادات جامعية مقارنة بمن لا يملكون شهادة تعليمية أو مستوى أقل من الثانوي[1]، و ذلك بعدما بلغت نسبتها الذروة خلال سنة 2018 ب27,9%.[2]

1- أسباب بطالة خريجي الجامعة في الجزائر:

يمر خريجو الجامعة الجزائرية بتحديات متباينة في سوق العمل، فمن جهة يواجهون منافسة نظرا للعدد الكبير من الخريجين سنويا، ومن جهة أخرى تعاني بعض التخصصات من عدم ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل، وتعددت أسباب بطالة الجامعيين ولعل من أهمها نذكر:[3]

- توقف الدولة عن تعيين الخريجين بعد الأزمة البترولية 1986، بعدما كان العمل حقا مضمونا ليصبح حقا غير مضمون.
- عدم تناسق مخرجات التعليم الجامعي مع حاجات السوق من الناحية الكمية والنوعية.
- ضعف البرامج التعليمية الأكاديمية وتركيزها على الجانب النظري.

[1] رشيدة بوقريط، محمد الأمين نوي،"دور الحوكمة بالجامعة في مواءمة خريجي التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل -دراسة حالة بعض الدول العربية والأوربية-"، **مجلة دراسات اقتصادية**، جامعة قسنطينة، (المجلد8، العدد1، جوان2021)، ص 26.

[2] زكية العمراوي، نورة تمرابط، "مشكلة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية دراسة سوسيولوجية حول الأسباب والانعكاسات"، **مجلة التمكين الاجتماعي**، جامعة الأغواط، (المجلد 2، العدد 4، ديسمبر 2020)، ص 26.

[3] عبد العزيز بودن، مريم منومس، "بطالة خريجي الجامعات أسبابها آثارها وأساليب معالجتها"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، جامعة قسنطينة، (العدد 13، 2017)، ص 454.

- غياب التخطيط السليم لتوجيه الطلبة نحو التخصصات، فبعض التخصصات تشهد فائضا في حين الأخرى تعاني عجزا، والسوق تستقبل أعدادا هائلة من الخريجين دون الطلب الحقيقي عليها.
- الخطأ في تقدير حاجيات السوق من اليد العاملة.
- يتم التشغيل لدى أصحاب العمل الخواص وفق عامل الخبرة وهو العامل الذي يفتقده أغلب خريجي الجامعات.
- النمو الديموغرافي الكبير خاصة في فئة الشباب مع تباطؤ النمو الاقتصادي واعتماده بنسبة كبيرة على عوائد المحروقات.
- غياب الاتصال الفعال بين الجامعات وجهات التوظيف أدى لاختلال العرض والطلب على اليد العاملة.
- تغير اتجاه الأفراد لمبدأ العمل التجاري الحر.
- رفض خريجي الجامعة ممارسة بعض الوظائف بسبب نظرة المجتمع لها.

ينتج عن بطالة المتحصلين على الشهادات العليا ما يلي: تراجع مستوى وقيمة الشهادات، عزوف الأطفال والشباب عن مواصلة الدراسة والتي تعتبر أخطر النتائج الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى تنامي الجهل، اللجوء إلى استيراد اليد العاملة المؤهلة من الخارج، هجرة كثيفة لحملة الشهادات نحو الخارج ونزيف الأدمغة[1]، إضافة إلى إهدار النفقات الموجهة للتعليم منذ بداية المشوار الدراسي إلى غاية الحصول على الشهادة[2]، فقد قدرت الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي حسب التقارير السنوية لبنك الجزائر سنة 2013 ب 264.582.513.000 د.ج وارتفعت تدريجيا لتصل سنة 2023 إلى 566.493.133.000 د.ج.[3]

[1] فاطمة يحياوي، خديجة فور، "مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، (المجلد 10، العدد 2، 2020)، ص 122.

[2] عبد العزيز بوودن، مريم منومس، **مرجع سابق**، ص 445.

[3] حنان درحمون، "تحليل الإنفاق العام على التعليم العالي بالجزائر في ظل جائحة كورونا"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية–المركز الجامعي سي الحواس–بريكة، (المجلد7، العدد1، 2024)، ص 358.

2- سبل تقليص بطالة خريجي الجامعة:

إن بطالة الخريجين الجامعيين تشكل هاجسا في العديد من الدول، فبعد سنوات التعب والدراسة يجد الكثير من الشباب أنفسهم عاطلين عن العمل، لذا فإن الاستثمار في هؤلاء الشباب وتوفير فرص عمل لهم يعد ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة وتعتبر طاقتهم الإبداعية المحرك الرئيسي للتغيير والتطور. ومن سبل تقليص بطالة هذه الفئة:

- ضرورة اعتماد مقاييس علمية بين وزارة التعليم العالي و وزارة العمل لتفادي سياسة الحشو في المناصب البيداغوجية ووضع تخصصات حسب سوق الشغل.

- تحديد التخصصات في مؤسسات التعليم العالي التي يتطلبها سوق العمل في القطاعين العام والخاص وإعداد الخريجين بما يكفل لهم البدء في مشاريعهم التجارية الخاصة.[1]

- تشجيع المقاولاتية وريادة الأعمال لدى الطلبة لتجسيد أكبر عدد من المؤسسات المصغرة والناشئة لترقية الشغل ومحاربة البطالة.

- تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية بما يتماشى مع المحيط الاقتصادي الذي يتسم بالتنافسية.

- اعتماد عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا.[2]

المطلب الثاني : تجربة الجزائر في مواجهة بطالة خريجي الجامعة

بعد استمرار واستفحال ظاهرة البطالة في الجزائر خاصة في أوساط الخريجين رغم الإصلاحات التي قام بها قطاع التعليم العالي، اعتمدت الجزائر آليات للتخفيف من هذه الظاهرة ومحاولة كبح تفاقمها وانتهجت سياسات وآليات تشغيل مكثفة والتي من بينها ما يشجع على خلق المؤسسات.

---

[1] وليد بيبي، "خريجو الجامعات الجزائرية (عمال المعرفة) بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية"، **مجلة الإنسان والمجال**، المركز الجامعي نور البشير-البيض، عدد خاص، (العدد 3 أفريل 2016)، ص ص 83-84.

[2] فاطمة يحياوي، خديجة فور، **مرجع سابق**، ص 122.

1- الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM: تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق ل 18 فبراير 2006 وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تهدف الوكالة إلى معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان خدمة فعالة للتوظيف لكل طالب عمل ولكل مؤسسة، ويحق لكل طالب شغل بلغ السن القانوني للعمل أيا كان مستوى تأهيله الاستفادة من تنصيب عن طريق الملحقات المحلية للتشغيل التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل وفقا للعروض الواردة من طرف الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، كما يستفيد من التوجيه والاستشارة والمرافقة في البحث عن العمل وعن التنصيب.[1]

الجدول-ب-: تطورات الطلب، العرض والتوظيف في سوق العمل الجزائرية خلال الفترة 2005-2011 بعد إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل.

	طلب الشغل	تطور الطلب	عرض الشغل	تطور العرض	التوظيف	تطور التوظيف
2005	505287	%11,76-	86067	%17,18	64092	%12,05
2006	712136	%40,94	132117	%53,50	96850	%51,11
2007	887097	%24,57	168950	%27,88	125641	%29,73
2008	1176156	%32,58	213194	%26,19	155272	%23,58
2009	963016	%18-	235606	%11	170858	%10
2010	1090693	%13	234666	%0, 3-	177050	%4
2011	1199762	%10	243706	%3,8	184132	%4

[1] الوكالة الوطنية للتشغيل، انظر الرابط https://www.anem.dz، تم الاطلاع بتاريخ 24 جوان 2024 على الساعة 10:34.

(المصدر: مراد زايد، محمد عبد الرؤوف ابن سالم، "دور مؤسسات سوق العمل في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، (العدد 10، 2013)، ص 159)

من الملاحظ أن الجامعة الجزائرية لا توظف العلم في العمل، وهي تقوم بتكديس الإطارات دون معرفة الاحتياجات الحقيقية المطلوبة في السوق في القطاعين العام والخاص، لذا نجد أن طلبات العمل تتراكم على مستوى الوكالة خاصة بالنسبة لتخصصات السوسيولوجيا والحقوق كون البلاد تتوجه نحو الاقتصاد المنفتح وبروز شركات كبرى محلية وأجنبية مما يستدعي التركيز على التخصصات العلمية والاقتصادية الحديثة.[1]

2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: أنشئت سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفق هذا المرسوم. من أبرز مهامها:

- إنشاء قاعدة معطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز وتقديم الاستشارة والمساعدة لهم في مسار التركيب المالي ورصد القروض.

- إقامة علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وتحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

- إبرام اتفاقيات مع هيئات ومؤسسات لمرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إنجاز أنشطتهم.

حققت هذه الأخيرة إدماج فئات معينة من خريجي الجامعات في عالم سوق العمل المنظم ومتابعة مشاريعهم إلى أن يتم اندماجهم الكلي واستقلالهم في السياق الاقتصادي.

[1] نسمة مسعودان، "دور الجامعة في تلبية متطلبات سوق العمل والتنمية"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة الجلفة،(العدد 11، سبتمبر 2018)، ص 611.

الجدول-ج-: الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ANGEM	63148	91101	77934	161417	219641	166053	176315	126152	32045	62764

(المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر انظر الرابط www.angem.dz، تم الاطلاع بتاريخ 12 ماي على الساعة 14:30)

يوضح الجدول أن عدد المناصب التي خلقتها هذه الوكالة عرف تزايدا كبيرا لتكون الذروة سنة 2012 أين استحدث 219641 منصبا، ليعود هذا العدد في التناقص تدريجيا إلى 62764 منصبا مستحدثا سنة 2017. لكن يبقى التساؤل مطروحا عن مدى صحة هذه الأرقام خاصة وأن نسبة البطالة لا تزال مرتفعة.

3-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ: أنشئت هذه الوكالة وفق المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996[1]، من مهامها: التحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية، تقديم النصح والدعم المالي للشباب أصحاب المشاريع، وتسهيل الأوضاع المالية مع تقديم استشارات حول كيفية تسيير وتنظيم ذلك.[2]

4-جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID): استحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-127 في 30 أفريل 2008[3] بدل الجهاز الأول المسمى عقود ما قبل التشغيل (CPE)، يهدف إلى الإدماج الاجتماعي للشباب خريجي الجامعات أو الحائزين على شهادة تقني سامي من مؤسسات التكوين العمومية أو الخاصة المعتمدة، إضافة إلى محاربة الفقر والإقصاء والتهميش، ساهم

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية**، العدد52، الصادر بتاريخ 27 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 11 سبتمبر سنة 1996، ص12.

[2] مختارية غزلان بلقاسم، سولاف معطى، "السياسة الإصلاحية الجديدة في سوق العمل الجزائري منحة البطالة نموذجا"، **مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية**، جامعة الوادي،(المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2023)، ص 60.

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 08-127 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 30 أفريل سنة 2008، المتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، **الجريدة الرسمية**، العدد23، الصادر بتاريخ 28 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 4 ماي 2008، ص3.

هو الآخر بتوفير عدة مناصب عمل وإدماجهم في عالم الشغل[1]، فحسب الصفحة الرسمية لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تم إدماج 325.053 منتسب للجهاز على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية في مناصب عمل دائمة خلال سنة 2023.[2]

يستفيد الشباب حاملوا الشهادات من إدماج ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة حيث تكون مدة الإدماج سنة واحدة قابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية، وسنة غير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي.

كانت هذه هي الآليات التي اعتمدتها الجزائر للتخفيف من البطالة والتي تعكس الإرادة السياسية لحل مشكلة بطالة الخريجين وفتح آفاق جديدة تمكن الشباب من الانخراط في سوق العمل.

المطلب الثالث: الدور الاستراتيجي الجديد للجامعة في ظل اقتصاد المعرفة

يعتبر اقتصاد المعرفة قفزة نوعية في الاقتصاد العالمي، حيث يعتبر عالما يستخدم فيه الأفراد عقولهم بدل أيديهم، كما أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال تنشئ منافسة عالية يكون فيها الابتكار أكثر أهمية من الإنتاج الضخم، كما أن الاستثمار في إنشاء واكتساب مفاهيم ومعارف جديدة أكثر أهمية من شراء الآلات والمعدات الجديدة، ويعتبر نتاجا لتحولات بيئة الأعمال المعاصرة والتطورات التكنولوجية المتسارعة التي أدت إلى التحول من إنتاج السلع إلى إنتاج المعارف التي أصبحت المحرك الأساسي لاقتصاديات الدول.[3]

اقتصاد المعرفة هو اقتصاد يقوم على الاستثمار في الأصول الغير الملموسة المتمثلة في معارف الأفراد العقلية في إطار ما يفرضه الواقع من تحولات تكنولوجية تستدعي بروز توجهات ووظائف حديثة.

---

[1] سمير قاسي، راضية مشري،"حاضر التشغيل عند الشباب خريجي الجامعات الجدد في سوق العمل الجزائري –مقاربة سوسيولوجية–"، **مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات**، جامعة الجزائر، (المجلد9، العدد2، السداسي الثاني2021)، ص96.

[2] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي–الجزائر، الصفحة الرسمية، 13 فيفري 2024، تم الاطلاع بتاريخ 14 سبتمبر 2024 على الساعة 07:41.

[3] مصطفى حوحو، رشيدة خالدي، "اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري"، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، جامعة الوادي،(العدد 7، 2016)، ص ص 385–386.

ولعل أهم ما يميز اقتصاد المعرفة:[1]

-تحول تمركز العمالة من الصناعات إلى مهن الخدمات.

-نمو الاستثمار في الأصول غير الملموسة.

-نمو الطلب على الخبرات ذات المستوى العلمي العالي.

-ظهور وظائف جديدة في مجالات كثيفة المعرفة كالتعليم والاستشارة.

ويقوم اقتصاد المعرفة على ثلاثة عناصر أساسية هي:

*المعرفة والتي تعتبر من أهم عوامل الإنتاج.

*الأصول المعرفية أي رأس المال الفكري.

*الأساليب الإدارية الجديدة[2]، والتي من أبرزها إدارة المعرفة التي تهدف إلى وضع استراتيجيات لبناء أصول المعرفة المحلية التي يمتلكها المجتمع وكذا تعلم ممارسات التنمية الاقتصادية وكيفية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في هذا الصدد.[3]

1-دور الجامعة في إنتاج المعرفة:

شهد التعليم الجامعي مؤخرا تطورا كبيرا وذلك بغية التكيف مع متطلبات المستقبل وتحدياته المتجددة في ظل التقدم التكنولوجي واقتصاد المعرفة، حيث يفرض الواقع إتباع طرق ومناهج تدريس تتماشى مع المعرفة الحديثة وتسليح المتعلم بالقدرات والمهارات التي تمكنه من الاستمرار بأسلوب

[1] مريم بن جيمة، "اقتصاد المعرفة ومبررات التحول إليه"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة بشار،(المجلد 4، العدد 1، 2018)، ص 125.

[2] مريم بن جيمة، **مرجع سابق**، ص 125.

[3] Kenen P.J, Athena.A, **Knowledge Management As An Economic Development Strategy**, reviews of economic development literature and practice: No.7,Washington,April 2001, P2.

علمي[1]، فاستراتيجية الجامعة المرتكزة على اقتصاد المعرفة تتطلب تغييرات جذرية فيما يتعلق بمواردها والأهداف والأطر التنظيمية لإحداث التغييرات المقصودة فعلا.[2]

يعتبر إنتاج المعرفة أرقى مرحلة من اكتساب المعرفة فامتلاك الجامعة هذه الخاصية يجعلها تقدم إضافة لرصيد المعرفة الإنسانية، إلا أنه توجد صعوبة في الحصول على المعرفة في جامعات العالم العربي عموما وفي جامعات الجزائر بشكل خاص، وقد أكدت الدراسات أن أغلب براءات الاختراع المسجلة للدول العربية هي براءات اختراع مسجلة من قبل جهات أجنبية إضافة إلى قلة وضعف المنشورات العلمية وهو ما يشير إلى أن البلدان العربية لم تدخل بعد اقتصاد المعرفة.

وحتى يصبح دور الجامعة استراتيجيا في خلق وإنتاج المعرفة لابد من:[3]

-إدراك التحول في طبيعة المعرفة ومكانتها ودورها في مجتمعات المعرفة المعاصرة.

-إصلاح مراكز صناعة وإنتاج المعرفة والمتمثلة في الجامعات ومراكز البحوث من خلال:

أ- تغيير الرؤية: وذلك باعتبار إنتاج المعرفة مجالا حيويا ومهما لتطوير وإصلاح التعليم بوجه خاص بإعطاء البحث العلمي أهمية كبيرة مما يغذي حركة التعليم بالمعلومات والحقائق ويهيء الظروف لبداية إنتاج المعرفة.

ب- تحديد أطراف عملية إصلاح الجامعة والمتمثلة أساسا في:

*الإدارة: والمتمثلة في كل الهيئات الحكومية والإدارية التي تشكل مركز اتخاذ القرار الاستراتيجي والمعنية بالتخطيط والتوجيه والتمويل والمراقبة والاستثمار.

*الأستاذ "الهيئة العلمية": ما يجب تحقيقه من أجل الأستاذ هو تشجيع روح المبادرة والمنافسة لديه ما يعزز ويدعم البحث والتطوير داخل المجتمع، تدريب الأستاذ على التعود على البحث وعلى اعتباره

---

[1] رضوان بواب، "الإسهامات والأدوار الجديدة للجامعة في ظل اقتصاد المعرفة الواقع والتحديات"، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الوادي،(المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019)، ص 578-579.

[2] وليد بيبي، **مرجع سابق**، ص 64.

[3] علي مكيد، فاطمة يحياوي، "واقع التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة"، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية-جامعة المدية،(المجلد 1، العدد 1، أفريل 2014)، ص ص 19-24.

أمرا ضروريا له باعتباره أستاذ، توفير الحوافز اللازمة للباحثين وأخيرا على الدولة دعم الأنشطة التجارية الداعمة للبحث والتطوير من خلال التشريعات والحوافز والتطبيق الصارم لقوانين حماية الملكية الفكرية وغيرها.

*الطالب: يعتبر حلقة أساسية في سلسلة الإصلاح إذ يجب على الجامعة توعيته بدوره كونه شريك رئيسي في المنظومة.

2- التحديات التي تواجه المؤسسات الجامعية في تفعيل اقتصاد المعرفة:

تعاني الجامعة الجزائرية من أزمة أدوار وذلك ليس بصراع بين أدوارها بل بتركيزها على دور واحد وهو الدور التعليمي فرسخت بذلك فكرة "جامعة الحرم المغلق"، وهي جامعة تتكفئ على ذاتها لا تسعى لقيادة المجتمع بقدر ما تسعى لتلبية ما يملى عليها من سلطة المجتمع.[1]

ومن أهم الأسباب التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة نجد:[2]

-تحديات اقتصادية: من حيث تدني الدعم المادي للجامعات وارتفاع أسعار الأدوات التكنولوجية وزيادة تكلفة الأبحاث والمشاريع العلمية مما يؤثر سلبا على خلق بيئة تسمح بتطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي.

-تحديات بشرية اجتماعية: فثقافة الاقتصاد المعرفي تنقسم بين مؤيد لها كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة، وبين رافض لها كحال الدول النامية التي تعاني من أزمات البطالة وتدني فرص العمل ومشكلات الفقر وتدني مستوى التعليم.

-تحديات إدارية: تتمثل في السياسات والتشريعات وطريقة ترتيبها لأولويات الحاجة الاقتصادية والاجتماعية، ومدى توافق سياسة الجامعة مع التوجهات السياسية للدولة للرغبة في ولوج الاقتصاد المعرفي وتسخير الخطط والإدارات الداعمة له.

---

[1] أسماء خالد، زهية شابونية، "وظائف الجامعة الجزائرية مساءلة في واقع الفعل ومعيقاته"، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، جامعة محمد الصديق بن يحيى، (المجلد 2، العدد 6، أفريل 2019)، ص 177.

[2] سميرة لغويل، أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، "المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر"، **المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، جامعة باتنة،(المجلد 4، العدد 12، أفريل 2020)، ص 195-196.

رغم الإصلاحات التي قامت بها الجامعة الجزائرية والتي في مقدمتها التحول من النظام الكلاسيكي إلى نظام ل.م.د في التعليم الهادف إلى ربط الجامعة بمحيطها ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم المتقدم، إلا أن دور الجامعة لا يزال تقليديا نوعا ما رغم الشعارات التي تنادي بالانفتاح والتقدم واعتبار الجامعة من مؤسسات التنمية، فالدول المتقدمة عند تطبيقها لهذا النظام راعت خصائص وإمكانيات مجتمعها فعملت على تقليص سنوات الدراسة وإتباع منهج يمكن من إعداد طاقات بشرية مؤهلة في أقصر وقت ممكن، والجزائر بتبنيها لهذا النظام بدل أن تحل مشاكل النظام القديم زادت من حدة البطالة بتخريجها لعدد كبير من الطلبة في وقت قصير وعدم احتواء سوق العمل لمناصب عمل لهم.[1]

وفي نفس السياق وسعيا من الجزائر في وضع الجامعة الجزائرية على سكة اقتصاد المعرفة اعتمدت في جامعاتها ما يطلق عليه المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال الجامعية.

[1] أسماء خالد، زهية شابونية، **مرجع سابق**، ص 177.

المبحث الثاني: واقع المؤسسة الناشئة في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى واقع المؤسسة الناشئة في الجزائر انطلاقا من التعريف بها، إطارها القانوني في الجزائر والتحديات التي تواجهها وكذا الامتيازات الممنوحة لهذا النوع من المؤسسات في القانون الجزائري.

المطلب الأول : ماهية المؤسسة الناشئة

حسب القانون الإنجليزي تعرف المؤسسة الناشئة start up على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة start up تتكون من جزأين: "start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و"up" هو ما يشير لفكرة النمو القوي، بدأ استخدام المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر ليعم استخدام المصطلح بعد ذلك.[1]

وفق المعجم الفرنسي Larousse يشير إلى المؤسسات الناشئة بأنها تلك المؤسسات الفنية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة.

تعرف المؤسسة الناشئة بأنها مؤسسة حديثة النشأة تؤسس من طرف رائد أعمال أو مجموعة بهدف تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق، وتتميز أعمالها بالقدرة على النمو بشكل سريع جدا وفعال مقارنة مع المؤسسات التقليدية الأخرى.[2]

من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسات الناشئة هي:

- مشروع بدأ حديثا.
- مشروع صغير مبتكر صمم لينمو بسرعة.
- غالبا ما تعتمد على التكنولوجيا.

---

[1] نسرين شهبوب، نسيمة مخلوف، "طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة حالة شركة YASSIR–"، مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة ماستر، (جامعة جيجل: قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، 2022–2023، ص 6.

[2] حكيم زايدي، مفيد عبد اللاوي، "حاضنات الأعمال الجامعية أداة فاعلة لبعث المؤسسات الناشئة بالجزائر"، **مجلة الإدارة واستراتيجية المنظمات**، جامعة أدرار،(المجلد 4، العدد 1، 2022)، ص 111.

- تهدف إلى خلق منتج جديد أو خدمة جديدة.

- عوائدها عالية جدا بالرغم من المخاطر العالية المحتملة.[1]

ونجمل الاختلافات بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول الآتي:

الجدول-د-: الفرق بين المؤسسة الناشئة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

	المؤسسات المتوسطة والصغيرة	المؤسسات الناشئة
من حيث الهدف	تحقيق أرباح وعوائد دورية مستمرة	تحقيق أكبر عائد من المال المستثمر من خلال عملية البيع وخلق أسواق جديدة للاستهلاك
من حيث التمويل	تلجأ لطرق التمويل التقليدي التي أبرزها التمويل المصرفي	تفتح رأسمالها للتمويل الخارجي من خلال البحث عن مستثمر يؤمن بفكرتها الإبداعية، أو عن طريق شركات رأس مال المخاطر، أو من خلال المشاركة في مسابقات ريادة الأعمال المتاحة
من حيث الإبداع والابتكار	الإبداع لديها مرتبط بالبحث عن فكرة ناجحة تجاريا وتقليدها للوصول بالمنتج أو الخدمة إلى شرائح معينة من المجتمع	يكون الإبداع في أصل الفكرة، فضلا عن أنها تستقطب الكفاءات الإبداعية بإعطائها مساحة وحرية للإبداع والمخاطرة

[1] الزهرة بوصوفة، "المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 20-254"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص ص 128-129.

(المصدر: عائشة زرواق، "تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري –صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا–"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية،** كلية الحقوق–جامعة تيسمسيلت، (المجلد 7، العدد 1، 2022)، ص974)

لكن رغم هذه الاختلافات إلا أن كلاهما يساهم في التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، وتمر المؤسسة الناشئة بمراحل تسمى دورة حياة المؤسسة الناشئة وهي مراحل تمر بها قبل أن تعرف طريقها نحو القمة وتتمثل في مرحلة بناء وطرح الفكرة، مرحلة الانطلاق، مرحلة النمو، مرحلة الاختفاء ثم مرحلة النمو المتزايد.[1]

تحظى المؤسسة الناشئة أهمية بالغة في مختلف المجالات ونذكر منها:[2]

–خلق فرص للعمل مما يساهم في القضاء على مشكلة الفقر والبطالة.

–أداة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية وترقية تثمين الموارد المحلية.

–تساهم في تجسيد الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشاريع واقعية.

–تزويد السوق بمختلف المنتجات الممكنة.

–تحسين النمو الاقتصادي من خلال القيم المضافة التي تحققها.

المطلب الثاني: المؤسسة الناشئة في الجزائر: الإطار القانوني والتحديات

في ظل تنامي ظاهرة البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات الجامعية نتيجة ضعف التنسيق بين مدخلات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، حولت الجزائر دور الجامعة إلى دور استثماري بقدر ما هو تعليمي ابتداءا من سنة 2019، لبناء استراتيجية توجه الطلبة نحو عالم الشغل واستغلال الطاقات الشبابية للنهوض بالاقتصاد الجزائري من خلال اعتماد المؤسسة الناشئة كمنطلق لهذا، ليتأكد هذا

[1] أمينة مخانشة، "المؤسسات الناشئة في الجزائر –الإطار المفاهيمي والقانوني–"، **مجلة صوت القانون**، جامعة خميس مليانة، (المجلد8، العدد1، 2021)، ص 776.

[2] كمال بايزيد، "أهمية ومعوقات المؤسسات الناشئة –قراءة في تقرير الشركات الناشئة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالأردن"، **مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير_المركز الجامعي بآفلو،(المجلد 4، العدد 1، 2022)، ص ص 61–62.

التوجه بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254[1] المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، وتدعيم مؤسسات التعليم العالي بهياكل تتمثل في حاضنات أعمال جامعية تمد يد العون لهذه المؤسسات إضافة إلى صدور القرار الوزاري 1275 الذي يوضح كيفية الحصول على شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة، وبذلك تلعب حاضنات الأعمال الجامعية دور وسيط يربط الجامعة مع سوق العمل بواسطة المشاريع الناشئة للطلبة، التي تحتضنها وتدفع بها نحو التجسيد والنجاح اقتصاديا.

في التشريع الجزائري ونظرا لحداثة المصطلح لم يمنح له تعريف دقيق، وحدد حسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 أن المؤسسة الناشئة هي كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية:[2]

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات.

- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.

- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي ستحدده اللجنة الوطنية.

- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 % على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.

- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.

- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عاملا.

تواجه المؤسسات الناشئة تحديات كبيرة وذلك نظرا لطبيعتها إضافة إلى كونها حديثة الظهور، فالمؤسسات التي تقوم على أساس أفكار ابتكارية يصعب تجسيدها، من هذه التحديات نجد:

-حداثة فكرة المؤسسات الناشئة في الجزائر.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020، متضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد55، الصادر بتاريخ 3 صفر عام 1442 الموافق 21 سبتمبر سنة 2020.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 20-254، مرجع سابق، المادة 11، ص 11.

-غياب قانون خاص بالمؤسسات الناشئة.

-الإجراءات البيروقراطية وعدم مواكبة التشريعات والقوانين.

-ضعف التمويل ونقص رأس المال المغامر للاستثمار، فالتمويل يعتبر من أبرز العراقيل التي تعيق المؤسسات الناشئة سواء كان هذا التمويل لانطلاق المؤسسة أو تمويل لتوسيع نشاطها وزيادة نموها.

-التأخر التكنولوجي وعدم رقمنة أغلب القطاعات الاقتصادية وعدم وجود نظام دفع إلكتروني حقيقي ومتطور.[1]

-ضعف المورد البشري وعدم تأهيله وافتقاره لخلفية حول المقاولاتية في الجزائر التي تواجه العديد من الصعوبات والتحديات خاصة فيما يتعلق بنقص الأفكار الإبداعية والمبتكرة.

-عدم تطابق الإنتاج مع المعايير الدولية، ما يجعل المنتج الجزائري عاجزا أمام الدخول للأسواق الخارجية الكبرى وعدم قدرته على التنافس.

-ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي وانفصال الجامعة عن مراكز البحث وأرض الواقع.[2]

لكن رغم هذه التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر إلا أنه توجد مؤسسات استطاعت النجاح مثل "واد كنيس" الرائدة في مجال الإعلانات المبوبة و"شركة يسير" التي تقدم خدمات في مجال النقل الحضري عبر تطبيق.

عملت الحكومة الجزائرية على إنشاء أرضية ملائمة لتسهيل تجسيد المؤسسات الناشئة لاسيما لدى الطلبة الجامعيين وفي مقدمتها حاضنات الأعمال الجامعية التي تمثل همزة وصل بين الجامعة والطالب حتى بروز المؤسسة الناشئة، إضافة إلى وضع حلول للتمويل الذي يعد السبب وراء زوال هذه الأخيرة.

---

[1] صورية بوطرفة، نجوى نصرة، "دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر-"، **مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة**، جامعة الوادي، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص980.

[2] نبيلة بلغنامي، "واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر-دراسة حالة الجزائر-، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، (المجلد8، العدد1، 2021)، ص29

تمثل حاضنات الأعمال الجامعية المكان الذي تتبلور فيه الأفكار الإبداعية للطلبة فهي تعمل على جذب هذه الأفكار ثم تصفيتها والاختيار من بينها الأكثر قدرة على النجاح والتنافس مستقبلا وفق معايير محددة، لتأتي بعدها عملية الاحتضان أين تنضج الشركات وتنجح وتتطور لتساهم بعد ذلك في عملية بناء الاقتصاد الوطني.[1]

الشكل -أ-: طبيعة العلاقة بين حاضنات الأعمال الجامعية والمؤسسات الناشئة:

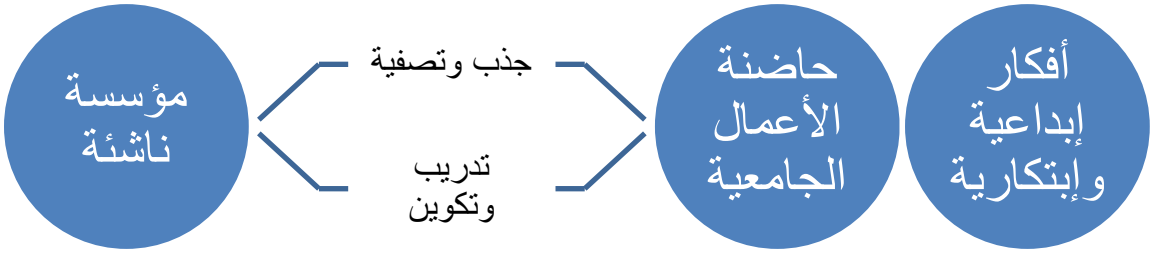

من خلال الشكل يظهر أن الخطوة الأولى لتأسيس مؤسسة ناشئة هي توليد أفكار جديدة ومبتكرة، تقوم حاضنة الأعمال الجامعية باختيار الأنسب منها وتقوم بدعمها وتوفير بيئة ملاءمة لتطوير هذه الأفكار بالتوجيه والإرشاد والموارد، وعندما تندمج هذه العناصر تؤدي إلى خلق مؤسسة ناشئة ناجحة.

المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة للمؤسسة الناشئة في القانون الجزائري

بالرغم من إدراك السلطات الجزائرية لأهمية المؤسسات الناشئة في لنهوض بالاقتصاد، إلا أن الانطلاقة الفعلية في تجسيد منظومة قانونية كان متأخرا، حيث تعتبر سنة 2020 أول اهتمام رسمي من السلطات الجزائرية من خلال إصدار القوانين والمراسيم ذات الصلة سواء ضمن قوانين المالية أو

[1] حكيم زايدي، مفيد عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص ص 113-114.

المراسيم التنظيمية لضمان نجاح إنشاء وتطور هذه المؤسسات. وكانت البداية من خلال التركيز عليها ضمن قوانين المالية والتي تمثل أهم القوانين في الدولة[1].

لا يخفى على أحد أن للتحفيزات الجبائية والتمويلية دور جوهري ليس فقط في تطوير المؤسسات الناشئة ولكن الحفاظ على كينونتها وبقائها. والجزائر وحرصا منها على تطوير المؤسسات الناشئة وذلك انطلاقا من توجيهات رئيس الدولة ومن خلال تبنيها نموذج اقتصادي يعتمد على المؤسسات المبتكرة والناشئة فقد وضعت حزمة من الإجراءات التحفيزية تخص الجانب التمويلي وكذا الجانب الجبائي وهو لا يقل أهمية من التمويل المالي. و سنتطرق إلى التدابير الجبائية وبعدها نعالج التحفيزات المالية.

التحفيزات الجبائية للشركات الناشئة في قوانين المالية :

نصت قوانين المالية خلال سنوات 2020، 2021، 2022 و2023 على إعفاء المؤسسات التي تحمل علامة مؤسسة ناشئة من الرسوم الضريبية على الدخل الإجمالي و أرباح الشركة وذلك لمدة أربع سنوات ابتداءا من الحصول على علامة مؤسسة ناشئة مع سنة إضافية في حالة التجديد، وقد أقر قانون المالية لسنة 2023 في المادة 11 على تشجيع البحث وتطوير المؤسسات مدرجا مراجعة السقف من 100 مليون دج إلى 200 مليون دج لخصم النتيجة الجبائية للنفقات المستثمرة في إطار البحث والتطوير ومنح نفس الامتياز الجبائي على النفقات في إطار برامج الابتكار مع المؤسسات الحاصلة على علامة مؤسسة ناشئة، وهذه كلها مزايا جبائية من شأنها تشجيع خلق مؤسسات ناشئة يمكنها أن تسهم في دفع عجلة التنمية في البلاد وتطير الاقتصاد المعرفي الذي أصبح أساس الاقتصاد في عصرنا الحاضر.[2]

[1] صفاء زايدي، سعاد قوفي، الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة –دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية–، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، (المجلد: 6، العدد 2، 2022)، ص 177.

[2] بحيري قادة، كرفيس فاطمة الزهراء، التحفيزات الجبائية والتمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة إلى صندوق المؤسسات الناشئة، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، (المجلد7، العدد1، 2023)،ص201.

التحفيزات التمويلية للمؤسسات الناشئة:

في أكتوبر 2020 وخلال الطبعة الأولى من المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسروبت" أعلن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على الانطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة.[1]

يعرف هذا الصندوق بأنه عبارة عن شركة رأس مال مخاطر عمومية في شكل شركة مساهمة تتكفل بتمويل المؤسسات الحاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.[2]

تتمثل إيرادات هذا الصندوق في: إعانة الدولة، الناتج عن الرسوم غير الجبائية وكل الموارد والمساهمات الأخرى. أما نفقاته فتتمثل في: ضمان تمويل القروض البنكية لفائدة المؤسسات الناشئة، وضع نسب تحفيزية للقروض البنكية، تمويل التكوين واحتضان المؤسسات الناشئة.[3]

صندوق تمويل المؤسسات الناشئة هو نتاج تعاون بين وزارة الاقتصاد المكلفة بالاقتصاد المعرفي والمؤسسات الناشئة وستة بنوك حكومية تمتلك حصص متساوية في الصندوق وهي: البنك الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، الصندوق الوطني للادخار والتقاعد، البنك الزراعي والتنمية الريفية، البنك المحلي للتنمية.[4]

ومن أبرز التسهيلات المخصصة للمؤسسات الناشئة خاصة بالنسبة لفئة الخريجين الجامعيين نجد:

– تفعيل الاتفاقية الممضاة يوم السبت01 أكتوبر 2022 بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة وذلك لحث الجهات الممولة (صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF والوكالة الوطنية لتطوير وترقية المقاولاتية ANADE...) على الالتزام

---

[1] حرنان نجوى، بركان عماد، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، ملتقى وطني حول "الابتكار التسويقي للمؤسسة الناشئة – واقع واستشراف–، جامعة خنشلة، 8 ديسمبر 2022، ص5.

[2] بحيري قادة، كرفيس فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص202.

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون رقم 19–14، مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد81، صادر بتاريخ 3 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 30 ديسمبر سنة 2019، المادة131، ص ص48–49.

[4] صندوق التمويل الوطني الجزائري ASF:شريك المؤسسات الناشئة نحو النمو، 17 جويلية 2023، انظر الرابط: https//moukawil.dz ، تم الاطلاع بتاريخ 7 أكتوبر 2024 على الساعة 10:07.

بأخذ مشاريع الطلبة كأولوية في عملية التمويل[1]، كما يتكفل كل من المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعيةINAPI والديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ONDA بالمصاريف المتعلقة ببراءة الاختراع وحماية الملكية الفكرية للطلبة وكذا تسهيل إنشاء السجلات التجارية من طرف المركز الوطني للسجل التجاري CNRC.[2]

– يتكفل مسرع الأعمال (Algérien Venture et Dgrsdt et ANverdet) والجهات الممولة بتكوين الأساتذة المدربين في المرافقة في إجراءات الحصول على الدعم المالي (صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF)[3]، إذ أصبح يعتبر المسرع الأول في الجزائر من أجل مرافقة ودعم وتعزيز النظام البيئي للمؤسسات الناشئة.[4]

– توجيه المشاريع التي يقل فيها معدل الابتكار إلى الحد المطلوب نحو الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةNESDA *(ANADE سابقا).[5]

كل ما سبق ذكره يعتبر بمثابة محفزات للطلبة اعتمدتها الحكومة الجزائرية بعد تفشي البطالة لدى الخريجين فهي بذلك تعمل على محاربة هذه الظاهرة وفق سياسة تشغيل نشطة تعمل على خلق

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، **آليات تنفيذ مشروع القرار 1275 شهادة–مؤسسة ناشئة/ شهادة–براءة اختراع**، ص 6.

[2] خري عبد الناصر، شرح القرار الوزاري 1275 المتعلق بالشهادة الجامعية مؤسسة ناشئة – براءة اختراع، الخميس 9 نوفمبر 2023، انظر الرابط https://youtu.be/jPwaR6QhCDw?feature=shared ، تم الاطلاع بتاريخ 21 مارس 2024 على الساعة 11:30.

*الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: هي هيئة حكومية ذات طابع خاص، تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي، تخضع لوصاية الوزير المفوض المكلف بشؤون المشاريع الصغيرة، تقدم الدعم لحاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع المشاريع لإنتاج السلع والخدمات.

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، آليات تنفيذ مشروع القرار 1275 شهادة–مؤسسة ناشئة/ شهادة–براءة اختراع، **مرجع سابق**، ص 6.

[4] أحمد جبريط، محمد الحافظ عيشوش، "المؤسسات الناشئة التوجه الريادي الجديد للطلبة الجامعيين دراسة حالة طلبة جامعة الوادي"، **مجلة التنمية الاقتصادية**، جامعة الوادي،(المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2023)، ص 231.

[5] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، آليات تنفيذ مشروع القرار 1275 شهادة–مؤسسة ناشئة/ شهادة–براءة اختراع، **مرجع سابق**، ص 6.

الثروة وتنمية وتنويع الاقتصاد الوطني وكل ذلك من خلال حاضنات الأعمال الجامعية التي تربط الجامعة بسوق العمل.

المبحث الثالث: دور حاضنات الأعمال الجامعية في مرافقة المؤسسات الناشئة

ظهرت حاضنات الأعمال في العالم الغربي ليصل مداها إلى العالم العربي بما فيه الجزائر بسبب تمكنها من تحقيق نتائج جيدة فيما يخص دعم المشاريع الناشئة مهما كان مجال تخصصها.

المطلب الأول: ماهية حاضنات الأعمال الجامعية

تعد حاضنات الأعمال الجامعية الخطة الاستراتيجية لتثبيت اقتصاد المعرفة وترقية المؤسسات الناشئة واستقطاب أكبر الكفاءات في الجامعة من أصحاب الابتكار والاختراع.

1-مفهوم حاضنات الأعمال الجامعية:

اكتست الجامعة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء أهمية بالغة في ريادة الأعمال ليتم إنشاء حاضنات أعمال جامعية بغية الاستثمار المباشر في المؤسسات الناشئة خاصة التي تعتمد على الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

حاضنات الأعمال الجامعية هي عبارة عن جهة ذات وحدات للدعم تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث تهدف للاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات وتحويلها إلى مشاريع ناجحة بتوفير كافة أنواع الدعم المتوفر في الجامعة.[1]

تعرف أيضا بأنها مؤسسات خدمية متكاملة تابعة للجامعات وتقدم البرامج والأنشطة والخدمات للطلبة الخريجين وتوجيههم نحو الريادة والابتكار وإقامة مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، وكيفية إدارتها

[1] مشاعل بنت عبد الله الباش، "أسباب عزوف الطلبة عن الانخراط في مشاريع حاضنات الأعمال بالجامعات في المملكة العربية السعودية"، **المجلة العلمية لكلية التربية**، (المجلد 35، العدد 10، الجزء 2، اكتوبر 2019)، ص 398.

وتنميتها وتطويرها حتى تتمكن من البقاء والاستمرار والنمو ومساعدتهم على تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ريادية بما يكفل لهم فرصا أكبر للنجاح.[1]

فهي بذلك هيئات أنشئت داخل أسوار الجامعة وتعنى بالطلبة والباحثين الأكاديميين أصحاب التوجه الريادي والراغبين في إقامة مشاريعهم عبر تقديم التدريب والاستشارات والخدمات اللازمة لهم بهدف تثمين نتائج البحث العلمي والترويج للتكنولوجيا الحديثة لتطوير الشركات الناشئة.

وفق التعاريف السابقة نستنتج الخصائص التي تتميز بها حاضنات الأعمال الجامعية:

-مؤسسات خدمية تتواجد داخل الجامعات.

-تستهدف الطلبة والباحثين الأكاديميين.

-تشجع المشاريع الريادية والإبداعية.

-تقدم خدمات متنوعة لتطوير المشاريع.

ويقاس مدى نجاح حاضنات الأعمال وفق المؤشرات التالية :[2]

-عدد الأفراد الذين يستفيدون من خدمات الحاضنة؛

-عدد المشروعات التي تنجح وتستمر في السوق بعد التخرج من الحاضنة؛

-حجم المنتجات التي تنتجها المشاريع ومدى قدرتها على تحقيق الجودة ومنافسة المنتجات من الشركات الأخرى؛

-نسبة المشروعات التي تستمر داخل الحاضنة وتستمر في الحصول على الخدمات المساعدة لها نتيجة الشعور بتأثيرها في المشاريع بعد انتسابها لهذا النوع من المؤسسات.

---

[1] ماجد غزاي حميد العتيبي، "دور الجهات الداعمة لحاضنات الأعمال الجامعية في المملكة العربية السعودية"، **المجلة الاكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة**، (المجلد 3، العدد 2، جوان 2023)، ص 102.

[2] أحمد خروبي لقواس، هجيرة بتقة، "تقييم مدى نجاح حاضنات الأعمال الجامعية واحتضان المشاريع الطلابية -دراسة حالة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة-"، **مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير-جامعة أدرار،(المجلد 7، العدد 2، 2023)، ص 8.

2-آلية عمل حاضنات الأعمال الجامعية:

يهدف استحداث حاضنات الأعمال الجامعية إلى احتواء المشاريع الناشئة للطلبة من مؤسسات وبراءات اختراع إلا أن هذه الأخيرة لا تصبح مشاريع قائمة بحد ذاتها دون مرورها بمراحل عبر الحاضنة، تتمثل هذه المراحل في:[1]

1- مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط: يتم التأكد فيها من أهمية فكرة صاحب المشروع، مدى كفاءة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع، نوعية الخدمات التي يتطلبها المشروع واستطاعة الحاضنة على توفيرها، دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية والتسويقية والخطط المستقبلية لنمو المشروع.

2- مرحلة إعداد خطة المشروع: يقوم المستفيد بإعداد خطة مفصلة وتوضيح كل جوانب المشروع.

3- مرحلة الانضمام للحاضنة وبداية المشروع: بعد الاتفاق على احتضان المشروع يتم تخصيص مكان مناسب يتماشى مع الخطة الموضوعة من طرف الحاضنة.

4- مرحلة نمو وتطوير المشروع: يتم خلالها متابعة المشروع المحتضن وتقديم الدعم والمساندة لمساعدته على النمو والتطور السريع من خلال الاستشارات الفنية والإدارية إضافة إلى التكوينات التي تتم داخل الحاضنة.

5- مرحلة التخرج من الحاضنة: وهي آخر مرحلة للمشاريع داخل الحاضنة بحيث تكون مدة الاحتضان وفق معايير محددة وذلك إلى أن يكتسب المشروع القدرة على ممارسة نشاطه خارج الحاضنة وتحقيقه نجاحا ونموا كبيرين.

3-أهداف حاضنات الأعمال الجامعية:

تعتبر حاضنة الأعمال الجامعية الإطار الذي تتطور ضمنه المشاريع والأفكار الابتكارية للطلبة والخريجين فهي تضمن المرافقة والتأطير لتحويل هذه الأفكار إلى مؤسسات ناشئة بتقديم

[1] الشريف ريحان، ريم بونوالة، "حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات"، ورقة بحثية، المحور الثالث مرافقة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ص 7.

خدمات متنوعة تساعد على تطويرها ونضجها، ويمكن تلخيص أهداف حاضنات الأعمال التي أسست من أجلها في :

- مساعدة الشباب من خريجي الجامعات على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة.
- تحويل البحوث والدراسات إلى مشاريع حقيقية ومنتجات يمكن تسويقها.[1]
- تقليص الفترة الزمنية اللازمة لنمو المشروع وتطويره إضافة إلى التقليل من المخاطر المحتملة في بداية نشاط المشروع.[2]
- استحداث منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق والمستهلك المحلي.
- الإسهام في تنويع الأنشطة الاقتصادية للاقتصاد الوطني.
- توليد فرص عمل ذات خصائص نوعية وكمية للشباب.
- استغلال الاكتشافات العلمية الجديدة والاختراعات الإبداعية ونقل التكنولوجيا وتحويلها إلى منشآت تسهم في دفع عجلة التنمية.[3]
- بناء مجتمع قائم على المعرفة والمعلومات.
- التخفيض من نسبة هجرة الأدمغة.[4]

4-أهمية حاضنات الأعمال الجامعية:

تعد حاضنات الأعمال الجامعية مبادرة تسويقية يتم خلالها تحويل المعرفة المكتسبة في الجامعات والمعاهد إلى شركات ومشاريع مجسدة على أرض الواقع وذلك بتقديم خدمات واستشارات في مختلف الجوانب الإدارية، القانونية والتسويقية وغيرها، إضافة إلى أنها تعد آلية لربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الاقتصادية لتنشيط السوق وتوفير منتجات وخدمات حديثة تتماشى

[1] مشاعل بنت عبد الله الباش، **مرجع سابق**، ص 399.

[2] سارة بوعدلة، هديات خديجة بن طيب، "قدرات تحديات حاضنات الأعمال ودورها في مرافقة المؤسسات الناشئة -مع الإشارة لحالة الجزائر-"، **مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية**، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر-جامعة المسيلة،(2020)، ص 40.

[3] باسم سليمان صالح جاد الله، "دور حاضنات الأعمال الجامعية البحثية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال بمصر"، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنوفية، (العدد 4، الجزء 2، ديسمبر 2018)، ص ص 157-158.

[4] خديجة عرقوب، "دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ريادة الأعمال الرقمية"، **مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة سكيكدة،(المجلد 6، العدد 1، جوان 2023)، ص 73.

ومتطلبات المستهلك كما تعد سياسة تنتهجها الدول لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتقليص فجوة البطالة، وتخلق مجتمعا وجيلا داعما لريادة الأعمال وفتح فرص العمل والنهوض بالاقتصاد.[1]

يمكن تلخيص دوافع إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية في:[2]

-تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد المعرفة أكسب الجامعات أهمية كبيرة لامتلاكها رأس مال فكري يؤدي إلى بناء الاقتصاد القائم على المعارف وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

-اتجاه دور الجامعات نحو ريادة الأعمال وخلق فرص عمل جديدة بإنشاء المؤسسات وذلك بتعاون الجامعات مع أصحاب المصالح من خلال حاضنات الأعمال الجامعية.

-الوعي السياسي والاجتماعي بأهمية المشاريع الريادية للطلبة.

-حاجة الجامعات إلى هيئات تؤطر نتائج الأبحاث العلمية الجامعية والتقنيات الحديثة وتسهل عملية تسويقها.

-نسبة نجاح المؤسسات المحتضنة داخل الحاضنات الجامعية أكثر من نجاحها في حاضنات غير جامعية، ذلك أن المرافقة تمتد لما بعد التخرج من الحاضنة الجامعية.

-رعاية المبدعين والباحثين أصحاب براءات الاختراع والأبحاث التطبيقية المتميزة من خريجي الجامعة واستثمارها فيما يخدم الاقتصاد والمجتمع.

[1] رزيقة أمينة، "واقع آفاق حاضنات الأعمال في دفع عجلة التنمية -حالة الجزائر-"، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، كلية العلوم الاقتصادية-جامعة تلمسان، (المجلد 18،عدد خاص، الجزء 2، جوان 2020)، ص 114.

[2] خولة زهير، **دور حاضنات الأعمال الجامعية في خلق المؤسسات الناشئة للطلبة الجامعيين -دراسة حالة حاضنة الأعمال الجامعية ولاية المسيلة-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، (جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2020-2021)، ص ص 7-8.

المطلب الثاني: آليات اعتماد حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر

تعتبر حاضنات الأعمال في الجزائر حديثة النشأة مقارنة مع الدول الغربية وحتى العربية منها، وهي عبارة عن آلية تعمل على دعم مجال المقاولاتية وريادة الأعمال رغبة في تحقيق التنمية والدفع بالبلاد نحو التقدم والتطور وخلق بيئة اقتصادية داعمة للمقاولاتية.

كانت أولى بوادر حاضنات الأعمال في الجزائر في سنة 2003 بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003[1] والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والمشرع الجزائري نقلا عن المشرع الفرنسي ضمن مفهوم الحاضنات في المشاتل على الرغم من تمييز العديد من الباحثين والتشريعات بينهما مما أدى إلى غموض في مفهوم حاضنات الأعمال.[2]

وتعتبر الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله أول تجسيد لحاضنات الأعمال في الجزائر وذلك بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 04-275 الذي يتضمن إنشاء المدينة الجديدة بسيدي عبد الله[3]، لكن العمل الفعلي لها كان خلال سنة 2009 حين استلمت مرافقة المتخرجين من الجامعات في خلق مؤسسات ناشئة وتوفر لهم فضاءات بأسعار تنافسية.[4]

بدأت فكرة التوجه نحو حاضنات الأعمال الجامعية كنقطة تحويلية لبناء جسر يترجم الدور الاقتصادي للتكوين الأكاديمي والنشاطات العلمية حيث يتأثر المستقبل الوظيفي للطلبة بالظروف البيئية المحيطة، وذلك بعد تولي رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الرئاسة أين وأولى الجامعة أهمية كبيرة لجعلها قاطرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ثم جاء القرار الوزاري رقم 1275[5] الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتضمن شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة، الذي يهدف إلى خلق

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 03-78 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، **الجريدة الرسمية**، العدد13، الصادر في 26 فيفري 2003، ص13.

[2] نور الدين أحمد حسام الدين، بعداش الطاهر، واقع حاضنات الأعمال في الجزائر الأطر والتحديات، **المجلة الشاملة للحقوق**، ديسمبر 2022، ص7

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 04-275 المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، **الجريدة الرسمية**، عدد 56، الصادر بتاريخ 05 سبتمبر 2004، ص7.

[4] وسيلة بوراس، مراد سكاك، القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله-الأهداف والرهانات-، **مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية**، جامعة سطيف، (المجلد9، العدد4، ديسمبر 2018)، ص120-122

[5] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم 1275 مؤرخ في 27 سبتمبر 2022 يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.

جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في ريادة الأعمال الابتكارية وخلق المؤسسات الناشئة الخلاقة للثروة ومناصب العمل.[1]

وبهذا انخرط قطاع التعليم العالي مع السلطات العمومية لتفعيل دور الجامعة في تعزيز التوجه الطلابي نحو ريادة الأعمال وإقامة مؤسسات ناشئة باعتبار أن الخلية الأساسية للاقتصاد هي المؤسسة بغض النظر عن حجمها، وصولا لتبني حاضنات جامعية تدعم هذا التوجه.[2]

ويمكن تتبع جهود القطاع في هذا المجال كالتالي :

1- إنشاء مخابر التصنيع من طرف وزارة التعليم العالي التي أدمجت بحاضنات الأعمال حتى يتمكن الطلبة المخترعون من إنجاز النماذج الأولية لمنتجاتهم المبتكرة، إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا من الخارج إلى الجزائر.[3]

2- إنشاء عدد من حاضنات الأعمال الجامعية الداعمة لبيئة الابتكار وريادة الأعمال، والتي في مقدمتها جامعة محمد بوضياف بالمسيلة تجسيدا للقرار الوزاري 182 المؤرخ في 8 أكتوبر 2020[4]، المتعلق بتوطين حاضنة أعمال بجامعة المسيلة تحت إشراف المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي، لتليها القرارات 183، 184، 185، 186 و187 التي نصت على توطين حاضنات في كل من جامعة الوادي، عنابة، قالمة، ورقلة والمدرسة متعددة التقنيات بقسنطينة[5]. من أهم أهدافها تبني أفكار المبدعين والمبتكرين وتحويل مشاريعهم من مجرد نماذج مخبرية إلى مؤسسات ومنتجات موجهة للإنتاج والاستثمار.

---

[1] كمال العقاب، "الجامعة المنتجة توجه جديد للجامعة الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة"، **مجلة المعيار**، جامعة تيسمسيلت،(المجلد 14، العدد1، جوان 2023)، ص 867.

[2] عمر حوتية، سامية دومي، "دور حاضنات الأعمال الجامعية في استقطاب طلبة الجامعات الجزائرية لإنشاء مشاريع ناشئة"، **مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مخبر حقوق الإنسان-جامعة الجزائر،(المجلد6، العدد2، 2022)، ص 108.

[3] عمر حوتية، سامية دومي، **مرجع سابق**، ص 109.

[4] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك رقم 182 مؤرخ في 20 صفر عام 1442 الموافق 8 أكتوبر سنة 2020، يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى "الحاضنة" لدى جامعة المسيلة، **الجريدة الرسمية**، العدد66، الصادر بتاريخ 24 ربيع الأول عام 1442 الموافق 10 نوفمبر سنة 2020، ص23.

[5] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، مديرية الدراسات القانونية والأرشيف، والأرشيف، المديرية الفرعية للأرشيف والوثائق، الثلاثي الثاني2019، ص ص 785-793.

3- عدد الحاضنات الجامعية كان غير كاف مقارنة مع عدد المؤسسات الجامعية في الجزائر الذي يفوق المائة، ما أدى إلى عدم تساوي الفرص بين خريجي الجامعات التي تضم حاضنات وبين خريجي الجامعات التي لم تتأسس فيها حاضنات أعمال، فتم تعميم حاضنات الأعمال على كل مؤسسات التعليم العالي ليتمكن الطلبة والأساتذة دون استثناء من ولوج عالم الاقتصاد والأعمال عبر الحاضنات الجامعية.

4- إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية بموجب القرار الوزاري رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر2022[1]، من مهامها الأساسية التنسيق بين مختلف حاضنات الأعمال الموجودة على مستوى الجامعات الجزائرية وكذلك مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار، وكذا التنسيق بين مختلف الفواعل في مؤسسات التعليم العالي لإعادة بعث وتنشيط دور حاضنات الأعمال في مرافقة الطلبة خاصة في الأطوار النهائية لإنشاء مؤسساتهم الناشئة.

تضم هذه اللجنة عدة قطاعات كأعضاء هي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، قطاع وزارة الصناعة ممثلا في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية والتطوير التكنولوجي، الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية إضافة إلى خبراء وأعضاء من الجامعات الجزائرية ومن العالم المهني ممن لهم باع في مجال المقاولاتية وريادة الأعمال.[2]

يهدف إنشاؤها إلى تحويل مخرجات التكوين والبحث الجامعي إلى استثمارات تنموية كما أنها جاءت لتأطير القرار الوزاري 1275 المتعلق بالشهادة الجامعية مؤسسة ناشئة-براءة اختراع وتوضيح آليات تنفيذه.

أدى القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 الصادر عن وزارة التعليم العالي والمتضمن الحصول على شهادة مؤسسة ناشئة-براءة اختراع إلى ازدياد الحاجة للحاضنات، ويهدف إلى جعل دور الجامعة يرتقي من مجرد تقديم شهادات جامعية إلى قيام مشاريع ومؤسسات قابلة للاستثمار والتسويق ما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية وطنية وإثراء السوق المحلية وحتى الأجنبية

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم 1244 مؤرخ في 25 سبتمبر 2022، يتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم 1244، **مرجع سابق**.

الذي بدوره يخلق مناصب شغل جديدة ويحقق لصاحب المشروع اكتفاء من الناحية المادية وتقديرا لذاته.

وحسب تصريحات البروفيسور "أحمد مير" رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، الابتكار موجود في الجامعة الجزائرية من قبل إلا أنه لم يكن موجه نحو تحسين ترتيب الجزائر في المؤشر العالمي للابتكار، ففي عام 2021 احتلت الجزائر المرتبة 115 عالميا في مؤشر الابتكار العالمي من بين 130 دولة، لذلك فالإجراءات السابق ذكرها جاءت لإعادة هيكلة استراتيجية للابتكار والمبتكرين داخل الحرم الجامعي وداخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

وأكد في نفس التصريح "أحمد مير" أن الطلبة محفزون لولوج عالم ريادة الأعمال قبل صدور القرار الوزاري 1275، ذلك أنهم على دراية بتشبع مناصب الشغل في السوق الجزائرية، فخلال الموسم الجامعي 2021-2022 تخرج من الجامعة الجزائرية أزيد من 200 ألف طالب جامعي وهو عدد ضخم مقارنة بحالة السوق التي تستوعب حوالي 15% إلى 16% فقط من هؤلاء الخريجين، وبالتالي يعلمون أن مصيرهم البطالة وهم يحتاجون فقط إلى دعم ومرافقة لتجسيد مشاريعهم الخاصة.[1]

بعد قبول تسجيلات الطلبة في القرار الوزاري 1275 سيتعلمون في حاضنة الأعمال الجامعية المقاولاتية بعد القيام بدورات تكوينية مجانية متمثلة في نموذج العمل التجاري، التسويق الالكتروني، المناجمنت والتمويل والمحاسبة وهي تكوينات منصوص عليها في نفس القرار، كما ستتكفل الحاضنة بدفع مختلف المصاريف لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعيةINAPI والديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ONDA المتعلقة ببراءة الاختراع وحماية الملكية الفكرية للطلبة وكذا دفع مختلف مصاريف إنشاء السجلات التجارية من طرف المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، إضافة إلى الاستفادة من مرافقة من طرف خبراء ومختصين في المجال والاستفادة من

[1] كيف تساهم حاضنات الاعمال الجامعية في التنمية الاقتصادية، قناة البلاد الرسمية، **غرفة الأخبار**، 30 ديسمبر 2022، انظر الرابط https: // youtu.be/wWBSJBRd83M ?si=jkgmYfUTaGPOrtqS، تم الاطلاع بتاريخ 22 مارس 2024 على الساعة 10:00.

الخرجات الميدانية، وأهم شيء هو حصولهم على شهادتين: شهادة جامعية وشهادة مؤسسة ناشئة– براءة اختراع.

يتم الحصول على علامة "لابل" مشروع مبتكر من خلال إنشاء حساب على منصة www.startup.dz مجانا ثم إدخال تقرير مفصل عن المشروع ونموذج العمل التجاري الذي يعتبر نموذج بسيط يتكون من صفحة واحدة ويستخدم أثناء مرحلة التخطيط للمشروع من أجل تدارك الوقوع بالأخطاء[1]، وإدخال المعلومات المتعلقة بالنموذج الأولي الذي يمثل نموذج عمل للمنتج أو الخدمة التي تخطط المؤسسة الناشئة لتقديمها[2]، تتم كل هذه العمليات على المنصة الخاصة بالمؤسسات الناشئة، وانتظار الرد من طرف اللجنة الوطنية لمنح علامة "لابل" عبر البريد الالكتروني في مدة تتراوح بين 07 أيام و30 يوم إما بالقبول أو التعديل أو الرفض بحيث يشترط في الفكرة وضوحها وسلامتها ووجود جوانب ابتكارية فيها. [3]

تسهر حاضنة الأعمال الجامعية على مرافقة المشاريع الحاصلة على وسم "لابل" مشروع مبتكر للتحول الفوري إلى مؤسسات ناشئة حاصلة على وسم "لابل" من قبل اللجنة الوطنية لمنح علامة "لابل"، ويتم تسجيل المشاريع المتميزة في مسابقة وطنية لأفضل المؤسسات الناشئة وتثمن المشاريع الفائزة بدعم مالي مناسب من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين المهتمين بالمجال.[4]

المطلب الثالث: عوامل نجاح وفشل حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر في مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة

حتى تنجح حاضنات الأعمال الجامعية لا بد من توفر شروط تساعد على ذلك كما أن فشلها ناتج عن جملة من المعوقات.

---

[1] إيمان حيدر، نموذج العمل التجاري، جامعة القصيم، كلية إدارة الأعمال بالرس–وحدة خدمة المجتمع، انظر الرابط: comhttps://cba.edu.sa.، تم الاطلاع بتاريخ: 23 أكتوبر 2024 على الساعة 16:46.

[2] النموذج الأولي لشركة ناشئة، انظر الرابط: https://fastercapital.com، تم الاطلاع بتاريخ: 23 أكتوبر 2024 بتاريخ 16:55.

[3] خري عبد الناصر، شرح القرار الوزاري 1275 المتعلق بالشهادة الجامعية مؤسسة ناشئة – براءة اختراع، **مرجع سابق**.

[4] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم 1275، **مرجع سابق**، المادة 9–10.

1-عوامل نجاح حاضنات الأعمال الجامعية:

يتطلب نجاح عمل حاضنات الأعمال الجامعية عدة شروط وذلك في مرافقتها ودعمها للمشاريع والمؤسسات الناشئة من بداياتها حتى تجاوزها لمخاطر التأسيس ثم تمكنها من الانتقال نحو سوق العمل، فحاضنات الأعمال الجامعية تعتبر برنامجا تنمويا سطرته الجزائر بغية تحفيز النشاط الاقتصادي وتنويعه، ومن هذه الشروط نذكر:[1]

- نشر ثقافة العمل الحر وروح المقاولاتية لتنمية المشاريع الصغيرة والناشئة، ذلك أنها لا يمكن أن تنمو تزدهر إلا في مجتمع داعم لريادة الأعمال وحب العمل الحر.

- ربط مؤسسات الدولة بمؤسسات القطاع الخاص لتوفير و ضمان الدعم المعنوي والمادي الذي تحتاجه المؤسسات الناشئة بما يجعلها أكثر فاعلية.

- اختيار المؤسسات المحتضنة وفق معايير محددة تماشيا مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية وتحسين القدرة على التصدير وتحقيق فرص أكبر للعمالة.

- اختيار مدير مناسب للحاضنة قادر على تأمين نجاح الحاضنة والمؤسسات المحتضنة.

- توافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع احتياجات المؤسسة الفعلية.

- تشجيع روح الإبداع والابتكار والعمل على التحسينات المستمرة والإضافات اللازمة للمنتج أو الخدمة.

إضافة إلى الشروط السابقة نذكر:[2]

- وجود تصور مالي سليم لكيفية تمويل المشروعات الجديدة.

---

[1] لطيفة كلاخي، حياة سيد، "دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الإشارة للتجربة الجزائرية"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، جامعة أدرار،(المجلد 6، العدد 1، 2016)، ص ص 237-238.

[2] بسام سمير الرميدي، فاطمة الزهراء طلحي، "حاضنات الأعمال إطار مفاهيمي"، كتاب جماعي دولي بعنوان: **حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة**، منشورات مخبر اقتصاد مالية وإدارة الأعمال، جامعة سكيكدة، نوفمبر 2020، ص ص 20-21.

– التنوع في الخدمات والاستشارات المقدمة.

– وجود فريق عمل مؤهل يمتلك المهارات وخاصة فيما يتعلق بكيفية التخطيط للمشاريع وتنفيذها وإدارتها.

– توفر الدعم الحكومي المناسب للمشروعات الريادية.

– التقييم والمتابعة المستمرة لأداء عمل الحاضنة للتأكد من سيرها في الطريق الذي أنشئت من أجله وذلك لضمان الاستدامة.

2-عوامل فشل عمل حاضنات الأعمال الجامعية:

تواجه حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر جملة عوائق وتحديات تحول دون قيامها بدورها تجاه المشاريع الناشئة، ويمكن تلخيصها في:[1]

* ضعف التمويل الممنوح للحاضنة إضافة إلى ضعف رأس مال المخاطر بالنسبة للمؤسسات الناشئة.

* نقص المعلومات والخبرات التنظيمية اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات الناتج عن الاعتماد المتأخر لهذا النوع من المؤسسات.

* ضعف الروابط التنسيقية بين هيئات التنمية من جامعات ومؤسسات للبحث وبين قطاع الإنتاج.

* نقص التوجه الريادي لدى الأفراد وهجرة الأدمغة نحو الخارج.

* غياب الحوافز والدعامات الأساسية للإبداع والابتكار.

* التخلف التقني وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية.

* عجز المنتجات والخدمات المحتضنة من دخول أسواق كبرى بسبب ضعف تنافسيتها وعدم تمكنها من الاستمرار خارج الحاضنة.

[1] سارة بوعدلة، هديات خديجة بن طيب، **مرجع سابق**، ص 49.

خلاصة الفصل الأول:

بعد دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أنه توجد فجوة بين الجامعة وسوق العمل في الجزائر فيما يتعلق بمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وذلك نتيجة عدة أسباب، لذلك انتقلت الجامعة الجزائرية من الدور التقليدي لها المتمثل في التعليم إلى الدور الحديث الاستراتيجي الخلاق للثروة ومناصب العمل، بحيث اعتمدت حاضنات الأعمال على مستوى الجامعات بهدف دعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الناشئة للطلبة الجامعيين لما لها من دور فعال في تشجيع ريادة الأعمال في أوساط الجامعيين.

وتسعى الحكومة الجزائرية إلى إنجاح تجسيد هذه المؤسسات على أرض الواقع عبر تقديم خدمات متنوعة من طرف الحاضنات الجامعية التي أنشأتها، إضافة إلى سنها تشريعات وقوانين تسهل عملية سيرها وبهذا ستخلق سبيلا لتوفير فرص عمل للطلبة الجامعيين وتخفيض نسبة البطالة التي شكلت هاجسا لديهم.

الفصل الثاني:

دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة مولود معمري –تيزي وزو–

تمهيد:

بعد استعراض الجانب النظري لهذه الدراسة في الفصل السابق الذي تطرقنا فيه إلى واقع مخرجات الجامعة في سوق العمل في الجزائر وأيضا حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لربط الجامعة بسوق العمل من خلال دعمها للمؤسسات الناشئة للطلبة، يبقى الجانب النظري غير قادر وحده على الوصول إلى أهداف الدراسة والتحقق من نتائج تساعدنا على معرفة مدى مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية في تفعيل العلاقة بين الجامعة وسوق العمل. من أجل ذلك قمنا بإنجاز هذه الدراسة الميدانية للإحاطة بشكل أوسع وأشمل بموضوع بحثنا وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية؛

المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

الإجراءات المنهجية للدراسة تشمل جميع ما تم التطرق إليه خلال إنجاز الدراسة الميدانية.

1- مجالات الدراسة:

تنقسم مجالات الدراسة إلى مجال بشري و زماني وآخر مكاني.

1-المجال البشري:

وهو ما يصطلح عليه بمجتمع الدراسة أو المجتمع البشري، وهو الفئة من الأفراد الذين شملتهم الدراسة الميدانية، ومجتمع الدراسة هو جميع المفردات والوحدات التي تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها.[1]

شملت دراستنا الطلبة الجامعيين في مختلف التخصصات ومختلف الأطوار حاملي المشاريع التي تحتضنها حاضنة جامعة مولود معمري بتيزي وزو.

*عينة الدراسة:

هي جزء من المجتمع الذي تجرى عليه الدراسة، يختارها الباحث لإجراء دراسة عليه وفق قواعد خاصة لكي تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا.[2]

بالنسبة لبحثنا فنظرا لصعوبة تحديد العينة تم اختيار عينة عشوائية بسبب عدم القدرة على الوصول إلى عدد محدد من الطلبة، وأيضا امتناع بعض الطلبة عن الإجابة على الاستبيان.

عينة دراستنا تمثلت في 38 طالب من مختلف التخصصات وذلك من بين الطلبة الذين ينتمون للحاضنة خلال الموسمين الجامعيين 2022-2023 و2023-2024.

[1] محمد جبالة، "الأسس المنهجية لاختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث"، **مجلة الإحياء**، كلية العلوم الإسلامية-جامعة باتنة،(المجلد20، العدد24، ماي2020)، ص629.

[2] مسعودة سليماني، "عينة البحوث الميدانية:دراسة في الأحجام والأنواع"، **مجلة معارف**، جامعة البويرة، (المجلد17، العدد1، جوان2022)، ص1068.

2–المجال الزماني:

يقصد به الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة أو البحث وذلك منذ البدء في طرح الموضوع للدراسة حتى الانتهاء منه بشكل نهائي، وقد جرت العادة عند تحديد المجال الزماني للبحث الاقتصار على الدراسة الميدانية تحديدا.[1]

أجريت دراستنا الميدانية بحاضنة جامعة مولود معمري بتيزي وزو ابتداءا من شهر مارس حتى شهر جويلية وفق مرحلتين:

–المرحلة الأولى: تم خلالها استكشاف الحاضنة التي سنجري فيها دراستنا الميدانية وكان ذلك ابتداءا من شهر مارس من سنة 2024 بغية معرفة موقع ومكان الدراسة وطلب إجراء الدراسة الميدانية بالمؤسسة، فكانت أول مقابلة مع مديرة الحاضنة الجامعية وبعدها تحصلنا على القبول من طرفها فقمنا بتحضير وإعداد استمارة وتوزيعها على الطلبة خلال أشهر ماي وجوان وجويلية.

–المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي قمنا فيها بتحليل نتائج الاستمارات وتفسيرها على ضوء الفرضية المصاغة والتي استمرت من شهر جويلية حتى شهر أوت.

3–المجال المكاني:

وهو الحيز أو الرقعة التي ستجرى فيه الدراسة الميدانية.

أجريت دراستنا بحاضنة الأعمال الجامعية مولود معمري بتيزي وزو، بحيث تقع الحاضنة بالفرع الجامعي المسمى "Bastos".

التعريف بالمؤسسة محل الدراسة الميدانية (حاضنة أعمال جامعة مولود معمري–تيزي وزو):

1– إنشاء حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو:

في شهر جوان من سنة 2022 أرسلت جامعة مولود معمري بولاية تيزي وزو طلب إنشاء حاضنة جامعية إلى السلطة المعنية حيث تم الحصول على رد إيجابي دون إصدار مرسوم لها واستغرق هذا الأخير وقتا طويلا.

[1] مراد بلخيري، "مجالات الدراسة وحدودها في البحوث السوسيولوجية"، **مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية**، جامعة سطيف، (المجلد6، العدد2، 2020)، ص 200.

تم إنشاء الحاضنة بقرار داخلي وقعه رئيس الجامعة البروفيسور "أحمد بودة" في شهر ديسمبر من سنة 2022، ثم تم تعيين مدير للحاضنة ومجلس علمي يمثل الكليات التسع في فيفري 2023، بعد ذلك تم تخصيص مساحات عمل للحاضنة ممثلة في قاعة الشركات الناشئة Hall Des Startupومجمع الشركات الناشئة الذي افتتحه وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والصغيرة في جوان 2023، لتباشر بعدها مهامها بشكل رسمي.

تحصلت الحاضنة على وسم "لابل حاضنة أعمال" في شهر ماي 2024 من طرف وزارة المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وهو ما يثبت الجهود التي قامت بها الحاضنة لتتحصل على هذا الوسم في غضون سنة من إنشائها.

تتشكل الحاضنة في هيكلها التنظيمي من: مدير الحاضنة، نائب مدير الحاضنة، مجلس علمي يتكون من أساتذة ممثلي الكليات وأساتذة ممثلي الواجهات المتمثلة في مكتب ربط الجامعة والمؤسسة BLEU، مركز دعم التكنولوجيا والابتكار CATI ومركز تطوير المقاولاتية CDE.[1]

الشكل–ب–: الهيكل التنظيمي لحاضنة أعمال جامعة مولود معمري تيزي وزو.

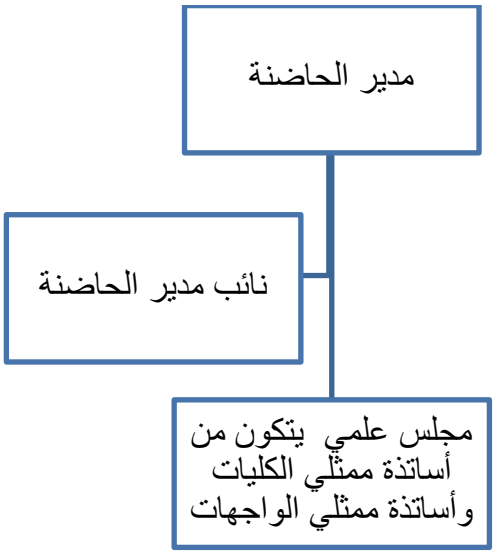

[1] مقابلة مع مديرة حاضنة جامعة مولود معمري بتيزي وزو، بمقر الحاضنة في الجامعة، بتاريخ 20 ماي 2024، الساعة 9 صباحا.

(المصدر: مقابلة مع مديرة حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو، بمقر الحاضنة في الجامعة، بتاريخ 20 ماي 2024 على الساعة 9 صباحا)

ومن أهم المبادئ التي ترتكز عليها حاضنة جامعة مولود معمري بتيزي وزو:[1]

الابتكار والتوجيه نحو النتائج، التعاون والتنسيق بين مختلف الأنشطة المقامة بالحاضنة، التعليم المستمر، العمل الشبكي والمرونة

كما أنها تقوم بعدة مهام تتمثل فيما يلي:[2]

–الحملات التحسيسية، تسجيل المشاريع عبر الأنترنت، اختيار المشاريع المناسبة، تنظيم ورشات العمل والتكوين، مرافقة حاملي المشاريع المبتكرة للحصول على لابل مشروع مبتكر، مرافقة حاملي المشاريع لطلب براءات الإختراع، مرافقة المشاريع الموجهة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME في إطار مركز دعم وتطوير المقاولاتية CDE.

2– نشاطات حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو منذ تأسيسها:

تم اختيار 86 مشروع مسجل على مستوى الكليات في مارس 2023، كما تم ضمان عدة دورات تكوينية لحاملي المشاريع خلال أشهر مارس، أفريل، ماي وجوان 2023 وضمنت الحاضنة حصص تدريبية شخصية خلال شهر سبتمبر 2023.

قامت الحاضنة بالتعاون مع مكتب ربط الجامعة والمؤسسة BLEU ومركز دعم التكنولوجيا والابتكار CATI وبالتعاون مع إدارات الكليات ذات الصلة بتنظيم برنامج التخرج خلال أشهر جوان، جويلية، سبتمبر وأكتوبر 2023.

[1] موقع حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو انظر الرابط https://www.ummto.dz، تم الاطلاع بتاريخ 21 جويلية 2024 على الساعة 16:00.

[2] **المرجع نفسه.**

إضافة إلى ذلك فأعضاء الحاضنة سهروا على مرافقة حاملي المشاريع إلى غاية تقديم طلباتهم المتعلقة بالحصول على العلامات التجارية وبراءات الاختراع بداية من شهر جوان 2023 إلى غاية اليوم.[1]

الجدول–هـ–: نشاط حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو منذ نشأتها إلى غاية أكتوبر 2023.

عدد المشاريع المسجلة	**86 مشروع (92% منها تعود للمجال التقني)**
عدد طلبات الحصول على لابل Label	**28**
عدد طلبات الحصول على براءة اختراعBrevet	**15**
عدد المذكرات المتخرجة	**34**
عدد علامة لابل المتحصل عليها	**إلى غاية شهر أوت من سنة 2024: 09**
عدد المشاريع الموجهة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطةPME	**43**

(المصدر: موقع حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو انظر الرابطhttps://www.ummto.dz، تم الاطلاع بتاريخ 21 جويلية 2024 على الساعة 16:10.)

[1] مقابلة مع مديرة حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو، **مرجع سابق.**

3–التدريبات والتكوينات المقدمة من طرف حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو:

تقدم الحاضنة العديد من الدورات التكوينية خاصة في المجالات التالية:[1]

–تكوين المدربين La formation des formateurs (TOT).

–التفكير التصميميLe design thinking، القائم على تطوير الإبداع، حل المشكلات، تعزيز التعاون، القدرة على التكيف وغيرها من المرتكزات.

–نموذج العمل التجاري Le BMC، الذي يعتبر أداة من أدوات التخطيط الاستراتيجي التي تحدد أسس عمل الأنشطة التجارية للمؤسسة.

–دراسة التمويل L'étude financière، ويعنى بدراسة وتحديد تكاليف تجسيد المشروع في كل الجوانب.

–دراسة السوق L'étude de marché، من خلال جمع المعطيات حول السوق المستهدف من خصائص الزبائن واحتياجاتهم إضافة إلى معرفة المنافسين للمشروع.

–استعمال منصة ابتكار "Ibtikar" وهي منصة رقمية أنشأتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لخدمة الطلبة للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة أو براءة اختراع. تمكن الطلبة من تنفيذ الخدمات في إطار مشاريع تخرجهم كما تهدف إلى: إبراز مراكز الأبحاث المجهزة تجهيزا عاليا، استخدام الأجهزة العلمية للطلاب وحصولهم على فائدة أكاديمية مربحة بفضل اقتناء هذه المعدات.

–صياغة النماذج الأولية Le prototypage، وهي بمثابة المرحلة التجريبية للمشاريع يتم فيها تنفيذ الأفكار مبدئيا قبل صدورها في صورتها النهائية ودخولها سوق العمل.

–استعمال منصة ستارتاب–ديزاد"Startup-dz"، التي أنشأتها وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة بحيث تتيح للطلبة تسجيل مشاريعهم للحصول على وسم "لابل" مشروع مبتكر.

[1] مقابلة مع مديرة حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو، بمقر الحاضنة في الجامعة، بتاريخ 22 ماي 2024، الساعة 11 صباحا.

–تسجيل وحفظ براءة الاختراعL'enregistrement d'un Brevetوالملكية الصناعية La protection de la propriété industrielle على مستوى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية INAPI والديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ONDA.

–التدريب المتخصص Coaching personnalisé، بالاستعانة بمدربين ومكونين ذوي كفاءة ومؤهلين في إطار ما تقدمه الحاضنة.

4– الاتفاقيات الموقعة من طرف حاضنة أعمال جامعة مولود معمري:

قامت الحاضنة بداية من سنة 2024 بإبرام عدة اتفاقيات أبرزها كانت مع:[1]

–الديوان الوطني للأرصاد الجوية ONM بشهر ماي من سنة 2024، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد أشكال التعاون العلمي والتقني بين الديوان الوطني للأرصاد الجوية وجامعة مولود معمري في مجالات البحث العلمي والتطوير خاصة تلك المتعلقة بالأرصاد الجوية، وإقامة حوار متوسط وطويل المدى، كل هذا من خلال تسهيل استقبال الطلاب داخلها للقيام بمشاريع بحثية مشتركة والإشراف على مشاريع التخرج، المشاركة في ورشات العمل والندوات والمؤتمرات، وهذه الاتفاقية لا تشكل التزاما ماليا.

–منصة SARL NAMLATIC يوم 19 جوان 2024، وهي منصة لحجز الفنادق عبر الأنترنت يقع مقرها بالمرادية بالجزائر العاصمة، الهدف من هذه الشراكة هو تقديم الخدمات للطلاب في الدراسات المتعلقة بنشاط المنصة إضافة إلى المشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تنظمها الحاضنة.

–جامعة قسنطينة3– صالح بوبندير يوم 15 ماي 2024 للاستفادة من تجاربها باعتبار أن حاضنة جامعة مولود معمري هي حاضنة حديثة النشأة.

–الحاضنة الرقمية Business Seed IDBS يوم 15 ماي 2024. وتعد حاضنة الأعمال الرقمية مبادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتهدف إلى تمكين المؤسسات الناشئة وحاضنات

[1] مقابلة مع مديرة حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو، بمقر الحاضنة في الجامعة، بتاريخ 22 ماي 2024 على الساعة 11 صباحا.

الأعمال وأيضا تشجيع الابتكار بتوفير الدعم الكامل بدءا من احتضان الأفكار إلى سوق العمل مع اعتماد الخبرات المحلية والدولية.[1]

–مديرية الخدمات الفلاحية لولاية تيزي وزو.

–الوكالة الوطنية لتعزيز نتائج البحث والتطوير التكنولوجي ANVREDET يوم 15 ماي 2024.

–جامعة Potiers الفرنسية يوم 26 مارس 2024 لمدة 5 سنوات بغية تطوير التعاون بين الجامعتين في مجال التكوين والبحث العلمي.

–الجامعة الأوربية في روما–إيطاليا، وقعت يوم 02 جوان 2024 وتدوم مدة 05 سنوات من تاريخ توقيعها، تهدف لاستقبال طلبة جامعو مولود معمري في الجامعة الإيطالية لفصل أو فصلين دراسيين.

–المؤسسة الناشئة "خليها علينا" 'kheliha 3lina'، يوم 07 فيفري 2024 لتبادل الخبرات فيما يخص المؤسسات الناشئة.

2– أدوات جمع البيانات:

وهي أدوات يستعين بها الباحث للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز بحثه.

1–المقابلة:

تعرف المقابلة بأنها محادثة بين القائم بالمقابلة ومستجيب، وذلك بغرض الحصول على معلومات من المستجيب.[2]

أجرينا مقابلة مع مديرة الحاضنة وهي مقابلة استطلاعية استخدمناها للحصول على معلومات وبيانات منها بخصوص المؤسسة مقر الدراسة والأفراد المستهدفين من الدراسة.

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حاضنة الأعمال الرقمية، انظر الرابط https://business-seed.mesrs.dz ، تم الاطلاع بتاريخ 22 سبتمبر 2024 على الساعة 12:17.

[2] فايزة ريال، "أدوات جمع البيانات في البحث العلمي بين المزايا والعيوب"، **مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية**، (المجلد8، العدد4، 2022)، ص133.

2–الإستبيان:

هو أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة يجري تعبئتها من قبل المستجيب، ويستخدم لجمع المعلومات بشأن معتقدات ورغبات المستجيبين ولجمع حقائق هم على علم بها.[1]

أجرينا استبيان مع العينة المستهدفة من الدراسة واعتمدنا الاستبيان المغلق الذي تكون فيه الإجابات محددة.

قسمت استمارة الاستبيان على محورين: المحور الأول متعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة والمحور الثاني متعلق بموضوع الدراسة.

3– منهج الدراسة:

المنهج هو مجموعة من القواعد العامة التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم.[2]

استخدمنا في دراستنا منهج دراسة حالة الذي يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة.[3]

4– الأساليب الإحصائية:

1–التكرارات: وتستوجب تفريغ وتلخيص الإجابات المتحصل عليها عن طريق الاستمارة في جداول بسيطة، ثم تحليلها.

2–النسب المئوية: تستعمل لعرض وتحليل النتائج وفهمها وذلك من خلال العملية التالية: عدد التكرارات×100/مجموع أفراد العينة.

---

[1] فايزة ريال، **مرجع سابق**، ص137.

[2] عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل العلمية**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية،2016)، ص19.

[3] **المرجع نفسه**، ص30.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

في هذا المبحث سنقوم بعرض نتائج الاستمارات التي قمنا بتوزيعها على أفراد العينة المستهدفة من الدراسة وتحليل وتفسير هذه النتائج في ظل الفرضية المطروحة وأخيرا التوصل إلى نتائج.

أولا: عرض وتحليل النتائج

المحور الأول: البيانات الشخصية

هذا المحور متعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة.

الجدول01: توزيع العينة وفق متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة (%)
ذكر	20	52,63
أنثى	18	47,37
المجموع	38	100

الشكل01: توزيع العينة وفق متغير الجنس.

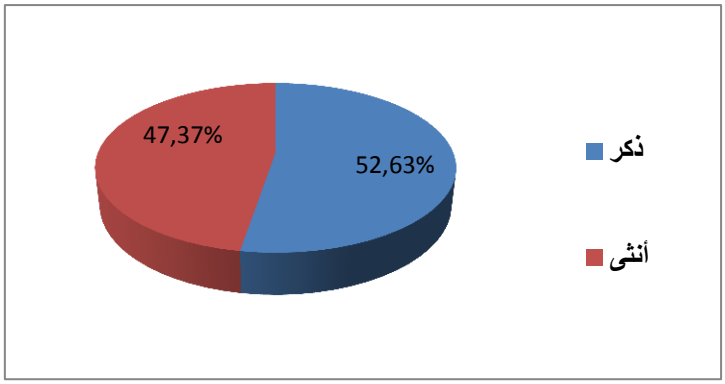

يبين الجدول أن نسبة الذكور قدرت ب20 طالب ما يقابله 52,63% في حين أن نسبة الإناث بلغت 47,37% أي ما يعادل 18 طالبة، هذا يبين أن التوجه نحو إقامة المشاريع والمؤسسات الناشئة ليس حكرا على الذكور فقط.

الجدول02:توزيع العينة وفق متغير السن.

السن	التكرار	النسبة (%)
أقل من 21 سنة	0	0
من 21 سنة إلى 23 سنة	12	31,58
من 23 سنة إلى 27 سنة	21	55,26
أكثر من 27 سنة	5	13,16
المجموع	38	100

الشكل02: توزيع العينة وفق متغير السن.

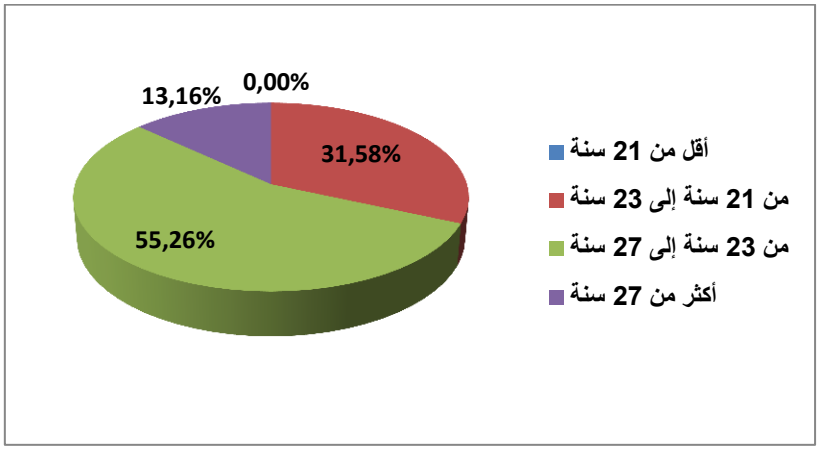

من خلال الجدول نجد أن فئة الطلبة التي تتراوح أعمارهم من 23 سنة إلى 27 سنة تحتل المرتبة الأولى بنسبة 55,26% وهو ما يعادل 21 طالبا، لتليها الفئة من 21 إلى 23 سنة ب12

طالبا بنسبة 31,58% ثم فئة الأكثر من 27 سنة ب5 طلبة أي 13,16%، أما فئة الأقل من 21 سنة فنسبتها منعدمة.

الجدول03: توزيع العينة وفق متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة (%)
ليسانس	0	0
ماستر	38	100
دكتوراه	0	0
المجموع	38	100

الشكل03: توزيع العينة وفق متغير المستوى التعليمي.

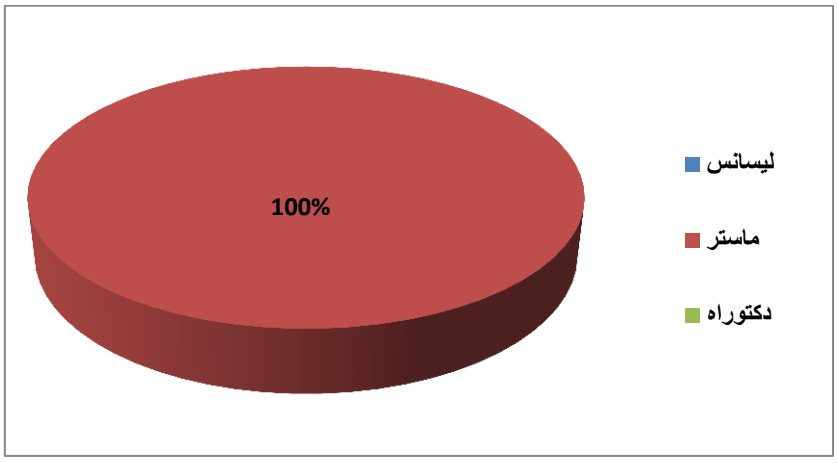

يظهر من الجدول أن كل الطلبة المستجوبين ذوي المستوى التعليمي ماستر أي 100 % ونسبة الطلبة من طور ليسانس ودكتوراه منعدمة.

الجدول04: توزيع العينة وفق متغير الكلية.

الكلية	التكرار	النسبة (%)
الهندسة والبناء	5	13,16
الطب	0	0
العلوم	1	2,63
الحقوق والعلوم السياسية	10	26,32
الآداب واللغات	0	0
العلوم الاقتصادية والتجارية	4	10,53
العلوم الاجتماعية والإنسانية	2	5,26
الهندسة الإلكترونية	9	23,68
العلوم البيولوجية والفلاحية	7	18,42
المجموع	38	100

الشكل04: توزيع العينة وفق متغير الكلية.

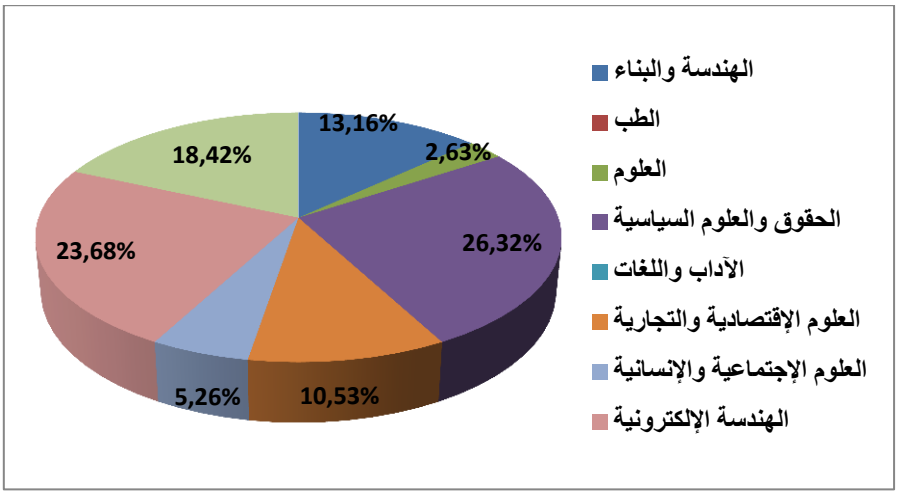

من خلال الجدول نجد أن كلية الحقوق والعلوم السياسية تتصدر بعدد الطلبة المنخرطين في الحاضنة الذين تم استجوابهم ب10 طلبة بنسبة 26,32%، في المرتبة الثانية نجد كلية الهندسة الإلكترونية بعدد9 طلبة أي 23,68%، في المرتبة الثالثة كلية العلوم البيولوجية والفلاحية ب7 طلبة ما يقابله 18,42%، أما كلية الهندسة والبناء بلغ عدد الطلبة 5 أي 13,16%، وبلغ عدد طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية 4 طلبة بنسبة 10,53%، في حين كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وكلية العلوم في آخر الترتيب في عدد الطلبة ب2 و1 أي نسبة % 5,26 و2,63 %على التوالي.

الجدول05: توزيع العينة وفق متغير ممارسة الوظيفة.

تمارس وظيفة	التكرار	النسبة (%)
نعم	11	28,95
لا	27	71,05
المجموع	38	100

الشكل05: توزيع العينة وفق متغير ممارسة الوظيفة.

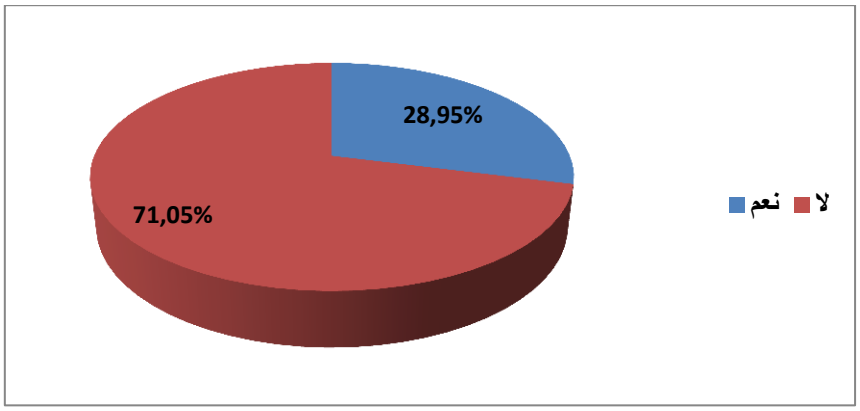

يظهر الجدول أن عدد الطلبة الذين يمارسون وظيفة 11 طالب أي نسبة 28,95%، بينما الطلبة الذين لا يمارسون وظيفة شكل الأغلبية ب 27 طالب من أصل 38 وهو ما يعادل نسبة 71,05%.

المحور الثاني: دور حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو في دعم المشاريع الناشئة للطلبة.

في هذا المحور سنعرض نتائج الدراسة المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

الجدول06: طبيعة المشروع في الحاضنة.

	التكرار	النسبة (%)
براءة اختراع	7	18,42
مؤسسة ناشئة	31	81,58
المجموع	38	100

الشكل06: طبيعة المشروع في الحاضنة.

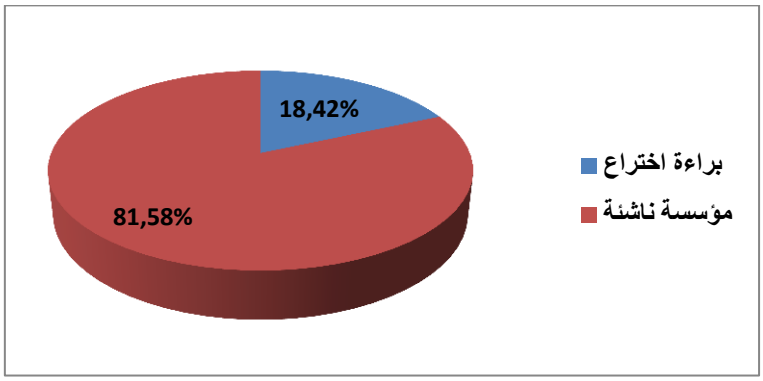

يوضح هذا الجدول طبيعة المشروع في الحاضنة، حيث يظهر أن نسبة المشاريع المصنفة براءة اختراع بلغ 7 طلبة أي 18,42%، أما المشاريع المصنفة مؤسسة ناشئة شملت 31 طالب بنسبة 81,58% وهي الأكبر نسبة.

الجدول07: القطاع الذي ينتمي إليه المشروع.

	التكرار	النسبة (%)
الصناعي	10	26,32
التقني	2	5,26
الخدماتي	21	55,26
آخر	5	13,16
المجموع	38	100

الشكل07: القطاع الذي ينتمي إليه المشروع.

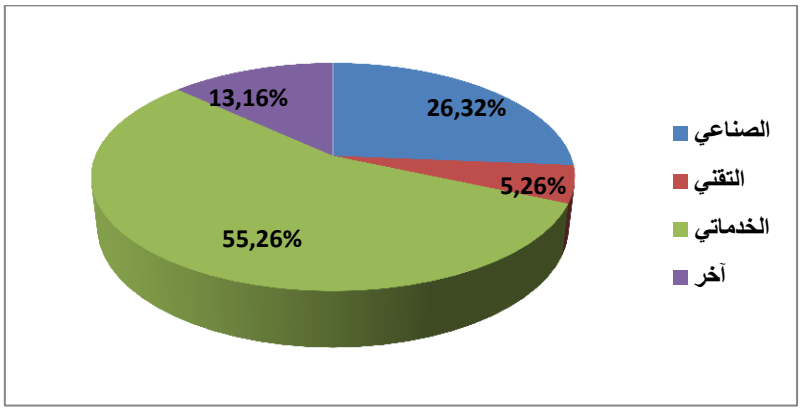

يظهر الجدول أن أكبر نسبة كانت من نصيب القطاع الخدماتي ب 55,26% ب 21 طالب، ثم يليه القطاع الصناعي ب 10 طلبة أي 26,32%، ثم القطاع التقني بطالبين أي 5,26%، أما فيما يخص قطاعات أخرى شملت 5 طلبة ب 13,16%.

الجدول08:دوافع الانخراط في الحاضنة.

	التكرار	النسبة (%)
ضعف البرامج التكوينية الجامعية وعدم مواءمتها لمتطلبات سوق العمل	1	2,63
ضعف فرص التوظيف بعد التخرج	7	18,42
الرغبة في إقامة مشروع الخاص	25	65,79
ضعف الكفاءة في إقامة مشروع وتسييره والرغبة في الاستفادة من مختصين في مجال المشروع	5	13,16
المجموع	38	100

الشكل08: دوافع الانخراط في الحاضنة.

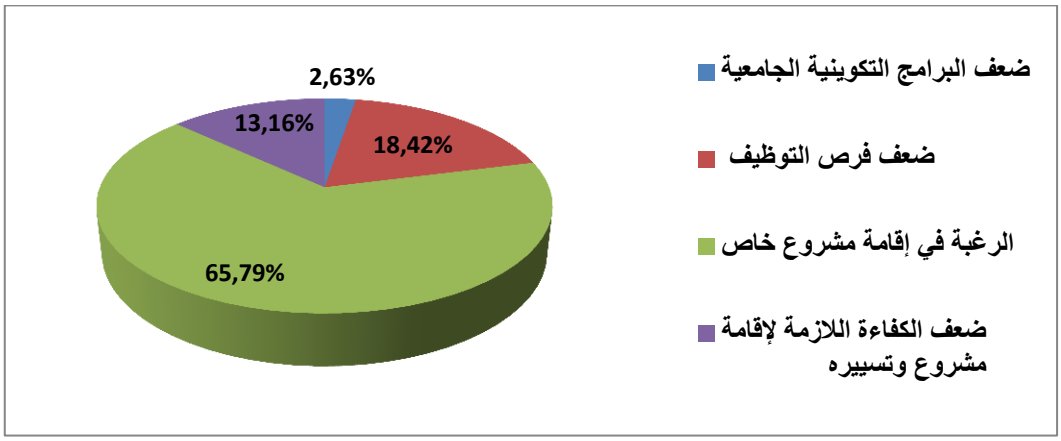

نلاحظ من خلال الجدول أن 25 من الطلبة كان الدافع وراء انخراطهم في الحاضنة هو الرغبة في إقامة مشروعهم الخاص ما يعادل نسبة 65,79%، و7 منهم تمثل الدافع في ضعف فرص التوظيف بعد التخرج بنسبة 18,42%، و5 أشاروا إلى أن الدافع هو ضعف كفاءتهم في إقامة مشروع وتسييره ورغبتهم في الاستفادة من مختصين في المجال وهو ما يقابله نسبة 13,16%، أما بالنسبة لدافع ضعف البرامج التكوينية الجامعية وعدم مواءمتها لمتطلبات سوق العمل فشملت طالب واحد أي 2,63%.

الجدول09: دور الحاضنة في تسريع وتيرة تطور المشروع.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	30	78,95
لا	2	5,26
قليلا	6	15,79
المجموع	38	100

الشكل09: دور الحاضنة في تسريع وتيرة تطور المشروع.

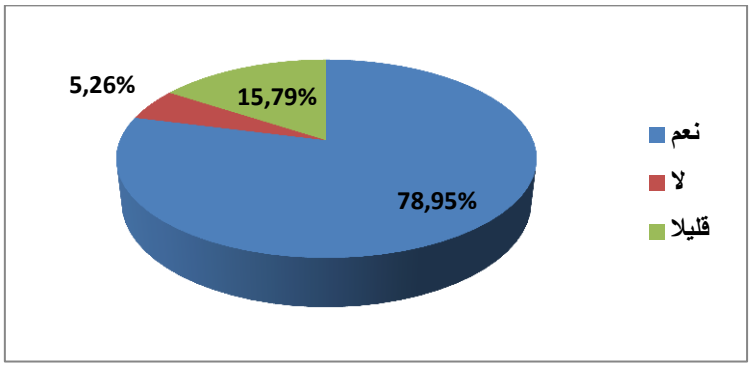

نلاحظ من خلال الجدول أن 30 طالبا ساهمت الحاضنة في تسريع وتيرة تطور مشاريعهم ما يقابله نسبة 78,95%، وبلغ عدد الطلبة المجيبين ب"لا" 2 أي 5,26%، في حين نسبة 15,79% كانت من نصيب 6 طلبة والمجيبين ب"قليلا".

الجدول10: تأكيد الحاضنة على وجود جدوى اقتصادية تتناسب مع سوق العمل.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	29	76,31
لا	3	7,9
قليلا	6	15,79
المجموع	38	100

الشكل10: تأكيد الحاضنة على وجود جدوى اقتصادية تتناسب مع سوق العمل.

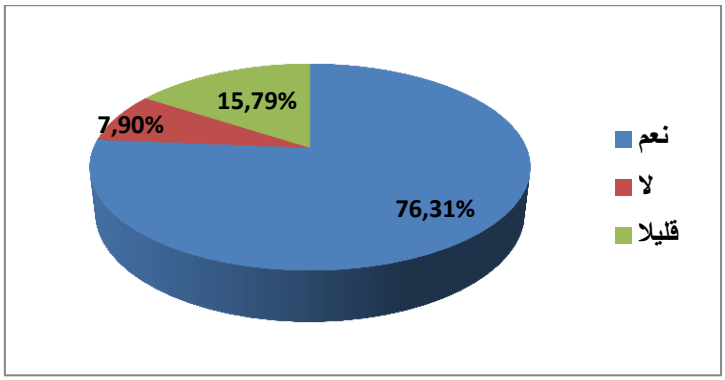

يوضح الجدول تأكيد الحاضنة على وجود جدوى اقتصادية للمشاريع المحتضنة، نلاحظ أن 29 طالب أجابوا ب"نعم" على تأكيد الحاضنة على الجدوى الاقتصادية لمشروعهم وهو ما يعادل نسبة 76,31%، في حين أن من أجابوا ب"لا" بلغ عددهم 3 طلبة بنسبة 7,9%، في حين من كانت إجابتهم ب"قليلا" هم 6 طلبة بنسبة 15,79%.

الجدول11: توفر الحاضنة على المساحة اللازمة لأداء مهامها.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	13	34,21
لا	25	65,79
المجموع	38	100

الشكل11: توفر الحاضنة على المساحة الكافية لأداء مهامها.

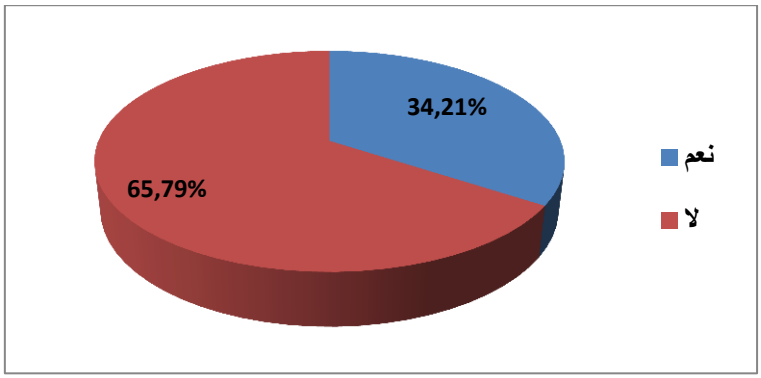

يمثل الجدول امتلاك الحاضنة المساحة الكافية لأداء مهامها، يبرز من خلال الجدول أعلاه أن 25 طالبا أجابوا ب"لا" وهي نسبة 65,79%، أما 13 طالب المتبقين فأجابوا ب"نعم" ما يقابلها نسبة 34,21%.

الجدول12: ضمان الحاضنة الخدمات اللوجستية.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	15	39,47
لا	23	60,53
المجموع	38	100

الشكل12: ضمان الحاضنة الخدمات اللوجستية.

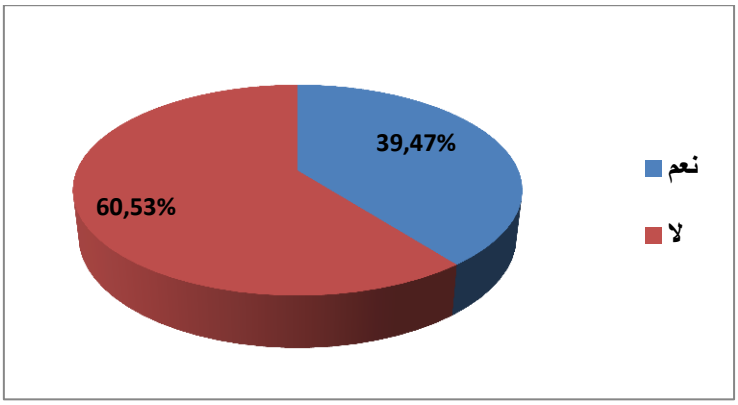

يظهر من خلال الجدول أن 19 طالبا أكدوا أن الحاضنة تضمن الخدمات اللوجستية من تصوير وطباعة وهو ما يعادل نسبة 39,47%، أما 23 طالب أجابوا ب"لا" بمقابل نسبة 60,53%.

الجدول13: نشاط الحاضنة على الشبكة الإلكترونية.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	35	92,10
لا	3	7,9
المجموع	38	100

الشكل13: نشاط الحاضنة على الشبكة الإلكترونية.

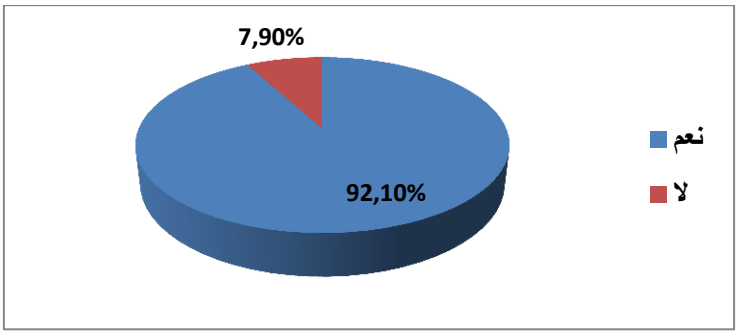

يظهر من خلال الجدول أن 35 من الطلبة أجابوا ب"نعم" بنسبة 92,10%، و3 طلبة أجابوا ب"لا" أي 7,9%، وهو ما يؤكد جدية الحاضنة في تعاملها مع الطلبة فيما يخص إعلامهم بكل أنشطتها ومستجداتها.

الجدول14: امتلاك الحاضنة لمختصين في المجالات ذات الصلة بالمشروع.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	28	73,68
لا	3	7,9
قليلا	7	18,42
المجموع	38	100

الشكل14: امتلاك الحاضنة لمختصين في المجالات ذات الصلة بالمشروع.

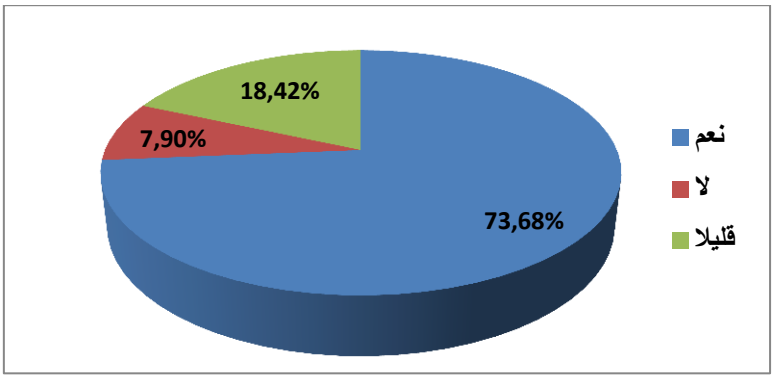

نلاحظ من خلال الجدول أن 28 طالبا أكدوا وجود مختصين في المجالات ذات الصلة بمشاريعهم أي 73,68%، و3 طلبة أجابوا ب"لا" وهي نسبة تعادل 7,9%، أما المجيبين ب"قليلا" فبلغ عددهم 7 طلبة بنسبة 18,42%.

الجدول15: الاستفادة من استشارات شخصية حول المشروع.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	32	84,21
لا	6	15,79
المجموع	38	100

الشكل15: الاستفادة من استشارات شخصية حول المشروع.

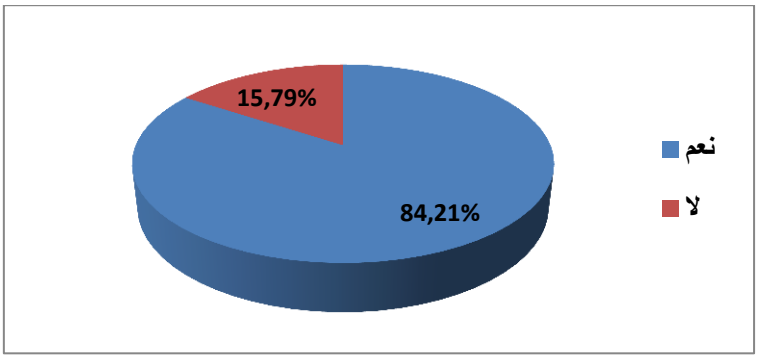

يظهر الجدول أن عدد الطلبة المستفيدين من استشارات شخصية حول مشاريعهم بلغ 32 طالب أي نسبة 84,21%، وعدد الطلبة غير المستفيدين هو 6 طلبة بنسبة 15,79%.

الجدول16: يمثل إقامة الحاضنة علاقات مع مؤسسات ومع جامعات أخرى لجلب خبراء لتقديم خدمات خاصة بالمشاريع المحتضنة.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	32	84,21
لا	6	15,79
المجموع	38	100

الشكل16: يمثل إقامة الحاضنة علاقات مع مؤسسات ومع جامعات أخرى لجاب خبراء لتقديم خدمات خاصة بالمشاريع المحتضنة.

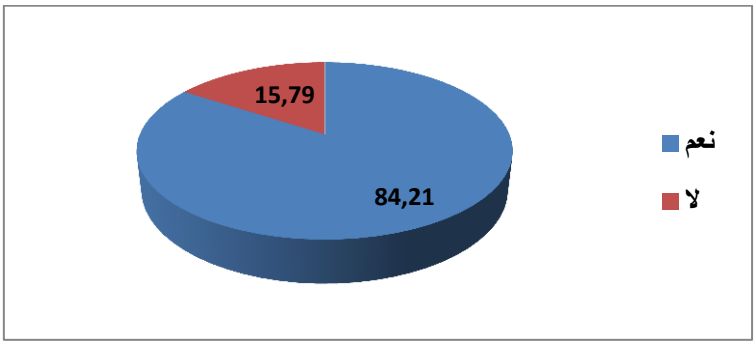

الجدول أعلاه يظهر أن 32 طالب أجابوا ب"نعم" بالنسبة لإقامة الحاضنة علاقات مع مؤسسات وجامعات أخرى لجلب خبراء لتقديم خدمات للمشاريع المحتضنة وهي تعادل نسبة 84,21%، والمجيبين ب"لا" بلغت نسبتهم 15,79% أي 6 طلبة.

الجدول17: الاستفادة من التكوينات المنصوص عليها في القرار الوزاري 1275.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	36	94 ,74
لا	2	5,26
المجموع	38	100

الشكل17: الاستفادة من التكوينات المنصوص عليها في القرار الوزاري 1275.

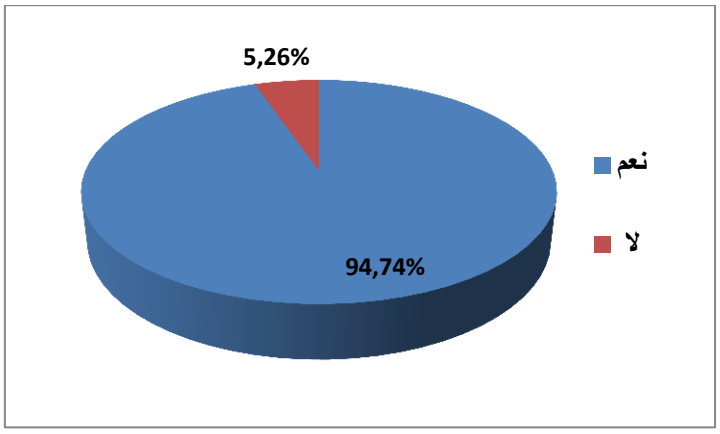

يبرز الجدول أن 36 طال أكدوا أن الحاضنة تقدم التكوينات وفق ما نص عليه القرار الوزاري 1275 وهي نسبة تعادل 94,74%، بينما طالبين 2 أجابا ب"لا" أي 5,26%.

الجدول18: الاستفادة من الأيام الدراسية التي نظمتها الحاضنة.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	30	78,95
لا	0	0
قليلا	8	21,05
المجموع	38	100

الشكل18: الاستفادة من الأيام الدراسية التي نظمتها الحاضنة.

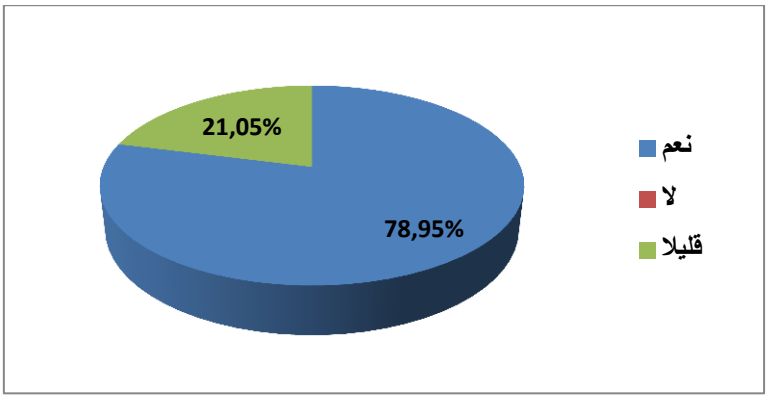

يظهر الجدول أن نسبة 78,95% استفادوا من الأيام الدراسية التي نظمتها الحاضنة، و 21,05% استفادوا قليلا منها، أما اقتراح "لا" فنسبته منعدمة.

الجدول19: تناسب البرامج والتكوينات التي تقدمها الحاضنة مع أهداف المشروع.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	27	71,05
لا	1	2,63
قليلا	10	26,32
المجموع	38	100

الشكل19: تناسب البرامج والتكوينات التي تقدمها الحاضنة مع أهداف المشروع.

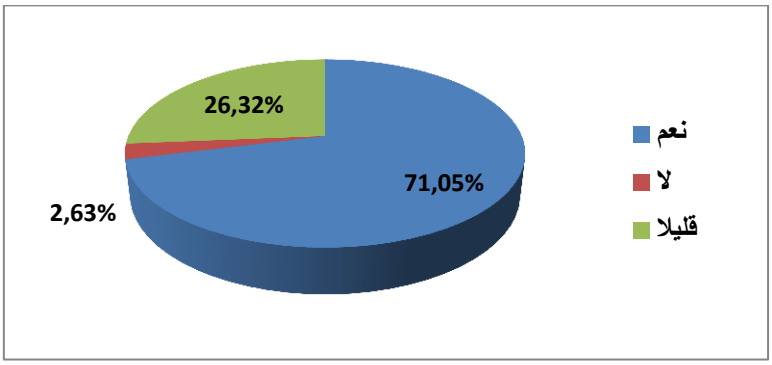

يبين الجدول أن 27 طالب تتناسب تكوينات الحاضنة مع مشاريعهم أي 71,05%، و10 طلبة نسبتهم 26,32% تتناسب التكوينات مع مشاريعهم بنسبة قليلة، وطالب 1 لا تتماشى تكوينات الحاضنة مع مشروعه.

الجدول20: تكفل الحاضنة بتكاليف تجسيد المشروع.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	4	10,53
لا	33	86,84
تكفلت بجزء منها فقط	1	2,63
المجموع	38	100

الشكل20: تكفل الحاضنة بتكاليف تجسيد المشروع.

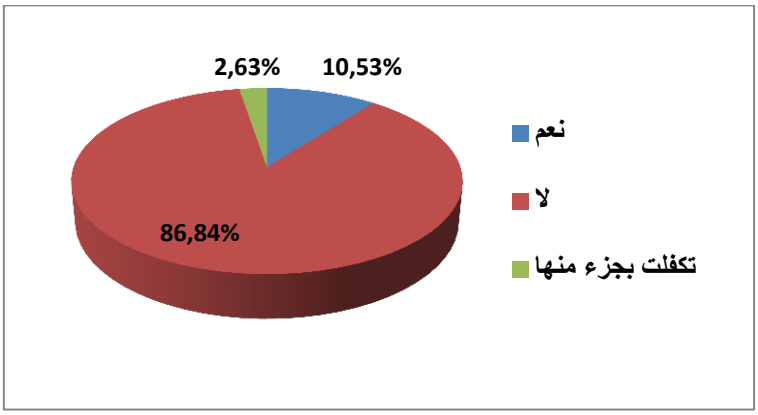

من خلال الجدول نجد أن أغلب الطلبة لم تتكفل الحاضنة بتكاليف تجسيد مشاريعهم بنسبة 86,84%، ونسبة 10,53% أي 4 طلبة استفادوا من تمويل الحاضنة، وطالب واحد استفاد من تكاليف التجسيد بشكل جزئي فقط.

الجدول21: ضمان الحاضنة فرصا للتعامل مع شركات ناشئة ومؤسسات اقتصادية لتبادل المعرفة وتعزيز الإبداع والابتكار.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	15	39,5
لا	23	60,5
المجموع	38	100

الشكل21: ضمان الحاضنة فرصا للتعامل مع شركات ناشئة ومؤسسات اقتصادية لتبادل المعرفة وتعزيز الإبداع والابتكار.

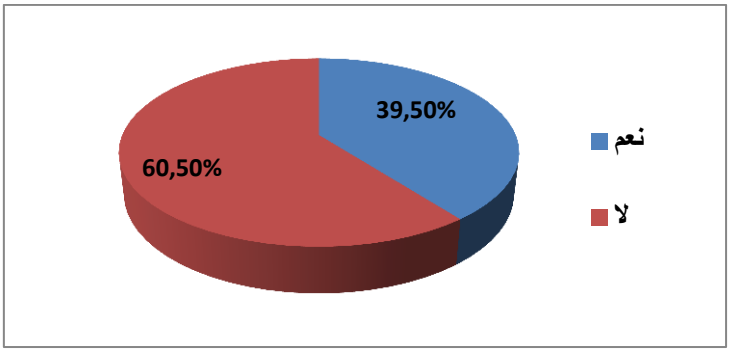

الجدول يبرز أن 15 طالبا أجابوا ب"نعم" وهي نسبة تقدر ب39,5%، في حين 23 طالب أجابوا ب"لا" بنسبة 60,5%.

الجدول22: الاستفادة عن طريق الحاضنة من تربص لدى إحدى الشركات أو المؤسسات.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	3	7,9
لا	35	92,1
المجموع	38	100

الشكل22: الاستفادة عن طريق الحاضنة من تربص لدى إحدى الشركات أو المؤسسات.

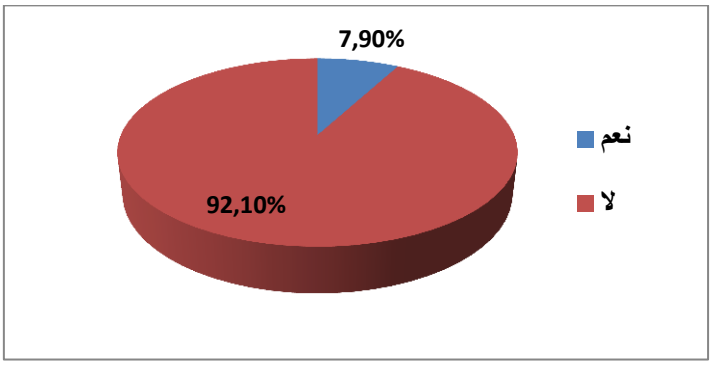

نلاحظ أن أكبر نسبة من الطلبة لم تمنحهم الحاضنة فرصة للتربص بإحدى الشركات أو المؤسسات الاقتصادية بعدد 35 طالب أي 92,1%، في حين 3 طلبة كانت إجابتهم ب"نعم".

الجدول23: مساهمة الحاضنة في تصميم خطة استراتيجية للمشروع بهدف تعزيز قدرته التنافسية.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	18	47,37
لا	14	36,84
قليلا	6	15,79
المجموع	38	100

الشكل23: مساهمة الحاضنة في تصميم خطة استراتيجية للمشروع بهدف تعزيز قدرته التنافسية

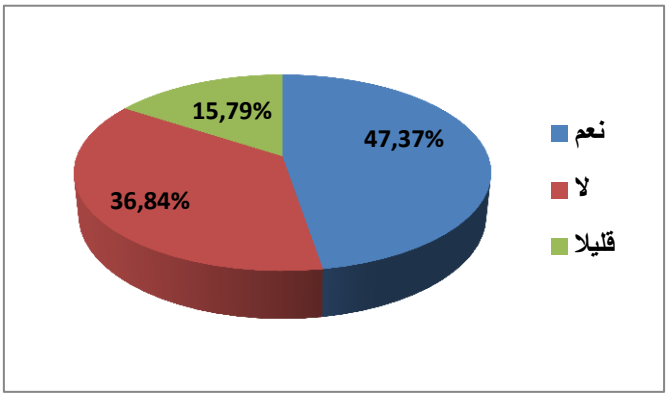

الجدول يبرز أن 18 طالب أجابوا ب"نعم" بنسبة 47,37%، في حين من أجابوا ب"لا" بلغت نسبتهم 36,84%، أما من كانت المساهمة قليلة بالنسبة لمشاريعهم ف6 طلبة بنسبة 15,79%.

الجدول24: مساهمة الحاضنة في تطوير الفكر المقاولاتي للطلبة.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	32	84,21
لا	2	5,26
قليلا	4	10,53
المجموع	38	100

الشكل24: مساهمة الحاضنة في تطوير الفكر المقاولاتي للطلبة.

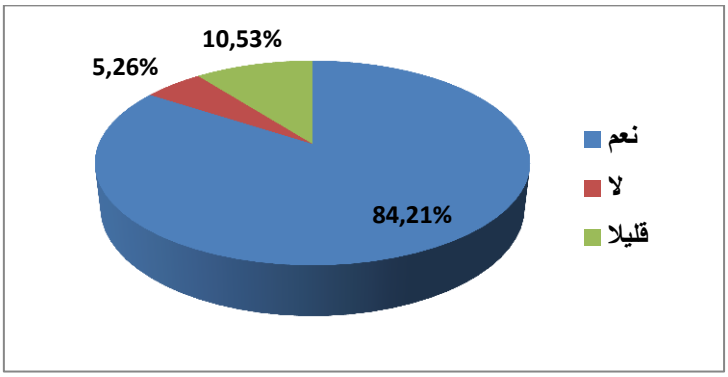

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 84,21% من الطلبة أجابوا ب"نعم"، ونسبة 10,53% أجابوا ب"قليلا"، وطالبين أجابا ب "لا" أي بنسبة بنسبة 5,26%.

الجدول25: الاستمرار في طلب الاستشارة من طرف الحاضنة بعد النتائج التي توصل إليها المشروع.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	35	92,1
لا	3	7,9
المجموع	38	100

الشكل25: الاستمرار في طلب الاستشارة من طرف الحاضنة بعد النتائج التي توصل إليها المشروع.

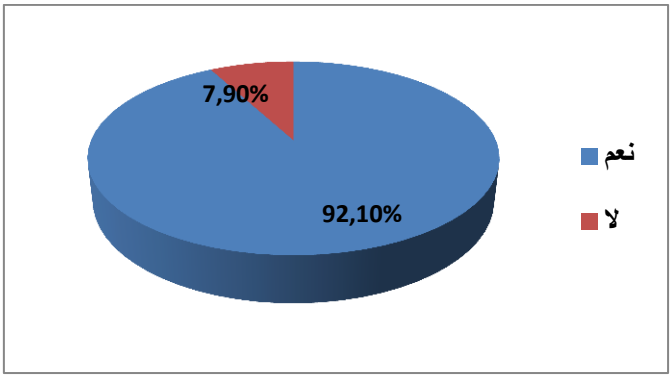

يمثل الجدول أعلاه رغبة الطلبة في استمرار تلقي الاستشارات من طرف الحاضنة، نلاحظ أن أغلب الطلبة ب35 طالب كانت إجاباتهم ب"نعم" ما يعادل نسبة 92,1%، و3 طلبة كانت إجابتهم بالسلب بنسبة 7,9%.

الجدول26: التراجع عن فكرة الهجرة بعد تلقي الدعم من طرف الحاضنة.

	التكرار	النسبة (%)
نعم	8	21,05
لا	11	28,94
قليلا	16	42,11
لم أفكر بالهجرة	3	7,9
المجموع	38	100

الشكل26: التراجع عن فكرة الهجرة بعد تلقي الدعم من طرف الحاضنة.

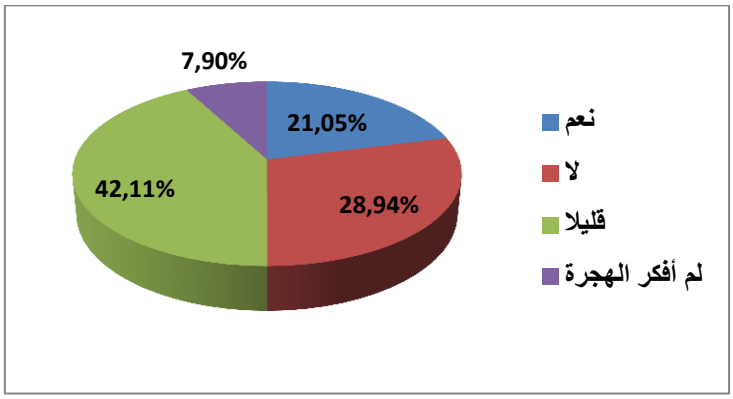

هذا الجدول يبين رأي الطلبة في فكرة الهجرة خاصة بعد تلقي الدعم من طرف الحاضنة، فيظهر من خلاله أكبر نسبة كانت من نصيب عبارة "قليلا" ب16 طالب أي 42,11%، تليها عبارة "لا" بنسبة 28,94%،ثم عبارة "نعم" بنسبة 21,05%، وأخيرا عبارة "لم أفكر بالهجرة" بنسبة 7,9%.

الجدول27: تقييم مستوى الخدمات والتكوينات المقدمة من طرف الحاضنة.

	التكرار	النسبة (%)
ضعيف	4	10,52
متوسط	9	23,68
جيد	25	65,8
ممتاز	0	0
المجموع	38	100

الشكل27: تقييم مستوى الخدمات والتكوينات المقدمة من طرف الحاضنة.

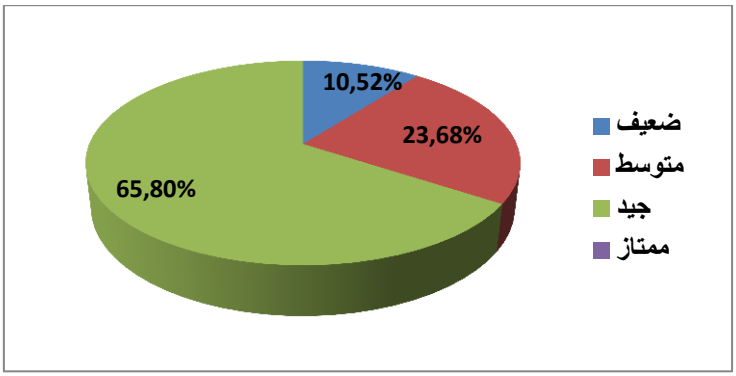

نلاحظ من خلال الجدول أن 25 طالب يرون أن مستوى تكوينات الحاضنة وخدماتها جيد وهي أعلى نسبة ب 65,8%، و9 طلبة يرونه متوسط بنسبة 23,68%، أما 4 طلبة فيرون مستواها ضعيف بنسبة 10,52%، وعبارة "ممتاز" لم تحصل على أي نسبة.

ثانيا: مناقشة النتائج في ظل الفرضية المطروحة

بعد قيامنا بالدراسة الميدانية في حاضنة أعمال جامعة مولود معمري تيزي وزو على الطلبة الذين تحتضن مشاريعهم بها، وبعد جمعنا للبيانات وتفريغها وتحليلها توصلنا إلى نتائج سنحاول مناقشتها على ضوء الفرضية المصاغة:

–من خلال الجدولين رقم 6 و7 نجد أن أغلب المشاريع هي عبارة عن مؤسسات ناشئة تنتمي إلى القطاع الخدماتي وهذا الأمر راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني في الجزائر القائم على الريع، فالقطاعات الإنتاجية لها مساهمة ضئيلة فيه وحتى بالنسبة للمستثمرين في القطاعات الإنتاجية فأغلبهم يميلون للاستثمار في القطاع الخدماتي بسبب نقص درجة المخاطرة فيه وأيضا نقص رؤوس الأموال التي يحتاجها مقارنة بباقي القطاعات.

–من خلال الجداول رقم 15، 12، 9، و17 نجد الحاضنة تساهم بشكل كبير في تسريع تطور المشاريع ودعمها نحو التقدم والاستمرار سواء عبر الاستشارات أو الخدمات المقدمة من طرف الحاضنة إضافة إلى التكوينات المنصوص عليها في القرار الوزاري 1275.

–من خلال الجدول رقم 10 و14 تبرز جهود الحاضنة في دراسة مشاريع الطلبة بشكل دقيق ومن طرف مختصين في المجال لمعرفة مدى مواءمتها لمتطلبات سوق العمل.

–فيما يخص إقامة الحاضنة لعلاقات مع مؤسسات اقتصادية وجامعات أخرى بغية تدعيم الحاضنة بخبراء يقدمون خدمات للمشاريع فيظهر ذلك من خلال الجدول رقم 16 بنسبة 84,21% فهي تستعين ببعض الخبراء من جامعات على غرار جامعة باتنة وجامعة البليدة وذلك بعدما اطلعنا على نشاط الحاضنة على الشبكة الإلكترونية، أما الجدول رقم 22 فيبين انعدام التربصات لدى الشركات لأن الحاضنة لازالت في مراحلها الأولى من التأسيس ولا تربطها علاقات تعاونية مع مؤسسات اقتصادية تضمن التربصات للطلبة فما لاحظناه أن أغلب الاتفاقيات الموقعة مع جامعات أخرى ومع الفواعل الاقتصادية تمت خلال سنة 2024.

–يظهر من الجدول رقم 18 أن أغلب الطلبة استفادوا من الأيام الدراسية التي نظمتها الحاضنة وهذا يدل على أن محتوى ما تقدمه الحاضنة خلال هذه الأيام كاف للطلبة للتعرف على كل ما يتعلق بالمؤسسات الناشئة.

–من الجدول رقم20 يظهر أن أغلب الطلبة لم تتكفل الحاضنة بتكاليف تجسيد مشاريعهم بسبب أنهم لم يصلوا بعد إلى مراحل التمويل فعند إجراء الدراسة الميدانية كانوا قد توصلوا مع الحاضنة إلى إعداد النماذج التجارية التي تمثل الخريطة التي سيسير وفقها المشروع، وبالنسبة للطلبة الذين تم تمويل مشاريعهم فهم طلبة متخرجون من الحاضنة ومتحصلون على شهادة مؤسسة ناشئة وعلى لابل مشروع مبتكر بمعنى أنهم وصلوا ومروا بمراحل تمويل مشاريعهم.

–من الجدول رقم23 تظهر مساعي الحاضنة في وضع الخطط الإستراتيجية التي تمنح مشاريع الطلبة الميزة التنافسية والتي تمكنهم من الاستمرار والصمود.

–الجدول رقم 24 يؤكد دور الحاضنة في تطوير الفكر المقاولاتي لدى الطلبة بنسبة 84,21% حتى وإن كانت المساهمة في الجانب النظري فقط وغياب الجانب التطبيقي والميداني، إلا أنها تبقى مساهمة إيجابية خاصة وأن الحاضنة لديها فقط سنة منذ تأسيسها وبداية نشاطها في هذا المجال.

–يظهر من خلال الجدول رقم25 رغبة الطلبة في الاستمرار في تلقي الاستشارات والنصائح من طرف الحاضنة وعند تفسير ذلك نجد السبب راجع لرضا الطلبة عما تقدمه الحاضنة من استشارات وخدمات تعزز تطور مشاريعهم.

–عند دراستنا لمؤشر الهجرة عند الطلبة حاملي المشاريع من خلال الجدول رقم 26 فنجد أغلبهم متمسك بالهجرة حتى بعد تلقي الدعم من طرف الحاضنة الأمر الذي يعتبر حافزا لهم لإقامة مشاريعهم، فالهجرة في الجزائر أصبحت بمثابة ثقافة لدى الشباب الذي يطمح إلى تحقيق ذاته خارج الوطن.

–يظهر من الجدول رقم 27 أن أغلب الطلبة يقيمون مستوى التكوينات والخدمات التي تقدمها الحاضنة بالجيد ما يبين رضاهم بهذه الخدمات، فالحاضنة تقوم بكل ما يمكنها حتى تكون عند حسن تطلعات طلبتها وتمكنهم من الوصول إلى أهدافهم والمتمثلة في إقامة مؤسسات ناشئة عبر المرور بهيئات التمويل المخصصة للطلبة بالدرجة الأولى كالصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة.

ومنه يمكن تأكيد الفرضية التي قمنا بطرحها في هذا الصدد والتي مفادها: تساهم حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو في تسريع وتيرة تطور مشاريع الطلبة عبر الدعم والمرافقة التي تقدمها لهم.

النتائج العامة للدراسة الميدانية:

– كل الطلبة المستهدفين من الدراسة الميدانية ينتمون إلى طور الماستر.

– أغلب الطلبة الذين ينتمون للحاضنة لا يمارسون وظائف.

– أغلب الطلبة يرغبون في إقامة شركات ناشئة خاصة في القطاع الخدماتي.

– رغبة الطلبة في إقامة مشاريعهم الخاصة هو وراء انخراطهم في الحاضنة.

– تساهم الحاضنة في تسريع وتيرة تطور مشاريع الطلبة عبر الاستشارات الشخصية التي تقدمها لهم.

– تقوم الحاضنة بدراسة جدوى المشاريع اقتصاديا وتحديد مدى تناسبها مع سوق العمل.

– لا تمتلك الحاضنة هيكلا واسعا يمكنها من توسيع نشاطاتها ومهامها إلا أنها في انتظار بناء هيكل خاص بها على مستوى الفرع الجامعي المسمى "تامدة" والذي سيحتوي على كل مستلزمات الطلبة لتطوير المشاريع وتجسيدها.

– تنشط الحاضنة بشكل واسع على الشبكة الإلكترونية.

– تقدم الحاضنة استشارات شخصية للطلبة كل حسب خصائص مشروعه.

– تلتزم الحاضنة بالتكوينات المذكورة في القرار الوزاري 1275.

– غالبية الطلبة استفادوا من الأيام الدراسية المنظمة من طرف الحاضنة.

– مساهمة الحاضنة في ضمان فرص للطلبة للتعامل مع شركات ناشئة ومؤسسات اقتصادية تعتبر ضئيلة جدا الناتج عن غياب التعامل مع هذا النوع من المؤسسات بسبب النشأة الحديثة للحاضنة.

– غياب التربصات والخرجات الميدانية في برنامج الحاضنة الذي تقدمه للطلبة.

– تساهم الحاضنة بنسبة قليلة في التخطيط الاستراتيجي للمشاريع.

– للحاضنة دور كبير في تطوير الفكر المقاولاتي للطلبة.

– أغلب الطلبة لديهم الرغبة في الاستمرار في تلقي الاستشارات من طرف الحاضنة.

– لم تؤثر الحاضنة بالدرجة المطلوبة على تغيير توجهات الطلبة وآرائهم فيما يخص الهجرة خارج الوطن.

– مستوى الخدمات والتكوينات التي تقدمها الحاضنة يعتبر جيدا حسب رأي أغلب الطلبة.

خلاصة الفصل الثاني:

في نهاية هذا الفصل نستنتج أن لحاضنات الأعمال الجامعية دور فعال وحيوي في تنمية المشاريع الناشئة للطلبة الجامعيين، فهي تمنحهم الوسط الملائم عبر توفير التدريب والدعم الذي يرفع من فرص نجاح هذه المشاريع وتحويلها إلى مؤسسات مجسدة على أرض الواقع، مما قد يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل للطلبة.

حاضنات الأعمال خاصة الجامعية تعتبر قفزة نوعية بالنسبة للجامعة الجزائرية، ولنجاح أهدافها وتحقيق المبتغى منها لا بد من توجيه ذهنيات الطلبة نحو ريادة الأعمال وخلق فرص عمل لأنفسهم ولغيرهم بدل انتظار التوظيف في القطاع الحكومي شريطة أن تزيد الحكومة الجزائرية مراعاتها لقطاع المؤسسات الناشئة خاصة فيما يخص التمويل الذي يقع في رأس قائمة المعيقات التي تمنع هذه الأخيرة من النجاح والاستمرار.

الخاتمة

الخاتمة:

في الختام توصلنا إلى أن حاضنات الأعمال الجامعية تلعب دورا هاما في تحقيق الترابط والمواءمة بين الطلبة الجامعيين وسوق العمل، فهي تفتح لهم آفاقا واسعا لتطوير مهاراتهم وتنوير أفكارهم وتوجيههم نحو العمل الحر وإقامة المشاريع للتحرر من هاجس البطالة وعدم الاعتماد الكلي على الحكومة في توفير فرص عمل لهم، وبهذا فهي تخلق جيلا مؤهلا اقتصاديا وقادرا على صناعة الفارق في الاقتصاد الوطني.

بالنسبة لحاضنة جامعة مولود معمري بتيزي وزو فرغم مساهمتها المتواضعة مع الطلبة إلا أنها حققت نتائج لا بأس بها وتسعى جاهدة نحو تقديم الأفضل خاصة وأن تجربتها حديثة جدا مقارنة بغيرها من الحاضنات الجامعية الجزائرية الأخرى، وتحاول تحسين خدماتها وتكثيف تكويناتها من خلال الديناميكية الظاهرة في تعاملها مع جامعات أخرى المحلية كجامعة باتنة وجامعة قسنطينة والأجنبية مثل الجامعة الأوربية في إيطاليا إضافة إلى الحاضنة الرقمية والتكنولوجية IDBS للاستفادة من خبراتها المتنوعة وتعزيز الجانب التكنولوجي لها.

والفرضية التي قمنا بصياغتها: تساهم حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو في ربط الجامعة بسوق العمل عبر مختلف أشكال الدعم والمرافقة التي تقدمها لمشاريع الطلبة والمتمثلة في:

-تسريع وتطوير مشاريع الطلبة من خلال الاستشارات الشخصية التي تقدمها والاستعانة بمختصين في عدة مجالات.

-الحاضنة رغم حداثتها إلا أنها تسعى إلى ربط مشاريع الطلبة بمؤسسات اقتصادية وهو ما يظهر في الاتفاقيات التي أبرمتها خلال سنة 2024 فلا يجب الحكم على أدائها بعد سنة فقط من تأسيسها.

-تركز الحاضنة على تقديم التكوينات المنصوص عليها من طرف الوزارة.

-تنظم الحاضنة أيام دراسية بشكل مكثف بهدف تعزيز الفكر المقاولاتي للطلبة.

بهذا نجدها قد تحققت نسبيا وذلك بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية التي أجريناها.

نتائج الدراسة:

-تغير دور الجامعة في ظل اقتصاد المعرفة من دور تعليمي إلى دور استثماري.

-توجد فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجزائر.

-بطالة خريجي الجامعة ناتجة عن اختلال هيكلة الشغل.

-حاضنات الأعمال الجامعية سياسة انتهجتها الحكومة الجزائرية للنهوض بالجامعة ومحاولة تقليص فجوة بطالة الخريجين وإلحاقهم بسوق العمل.

-الجزائر في تطور ملحوظ فيما يخص حاضنات الأعمال الجامعية حيث أصبحت كل جامعة تحتوي على حاضنة أعمال وتكون هذه الحاضنة مزودة بأهم ما تتطلبه مشاريع الطلبة للنمو والاستمرار.

-المؤسسة الناشئة أصبحت بمثابة منفذ للطالب الجامعي بحيث يستطيع من خلاله تجنب البطالة بضمان فرصة عمل له وحتى لغيره من الأفراد.

-تعتبر حاضنة جامعة مولود معمري بتيزي وزو تجربة حديثة مقارنة مع غيرها من جامعات الوطن.

-تمكنت حاضنة جامعة مولود معمري من تحقيق نتائج جيدة في نسب الطلبة المنخرطين بها وعدد المؤسسات الناشئة و براءات الاختراع المسجلة لديها، بسبب جهودها الكبيرة في تقديم الدعم للطلبة.

التوصيات: بعد إنهاء دراستنا هذه كان لزاما علينا طرح بعض التوصيات والاقتراحات كما يلي:

-وجب على الحكومة توفير الدعم المالي اللازم لمشاريع الطلبة سواء بالنسبة للنماذج الأولية أو بالنسبة للمشاريع النهائية المتحصلة على شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة.

-تسهيل الإجراءات المتعلقة بإنشاء سجل تجاري.

-على الحاضنة الجامعية إدراج التربصات الميدانية لتعزيز كفاءة الطلبة في الميدان.

-وجب تأطير المدربين وتكوينهم وفق معايير عالية الجودة.

-يجب دراسة السوق بطريقة دقيقة حتى تتمكن المشاريع من الاستمرار خاصة في ظل المنافسة الكبيرة.

-توسيع مساحة الحاضنة، إذ يجب أن تتوفر على قاعات متعددة إضافة إلى قاعة مخصصة للترفيه خاصة وأن الوزارة المكلفة بالحاضنات خصصت مبالغ مالية لهذا الغرض.

-تكثيف الاستشارات الشخصية للمشاريع فلكل مشروع خصوصياته وحظوظه في النمو والاستمرار.

آفاق الدراسة: توجد بعض الجوانب في هذه الدراسة يمكن البحث فيها:

-دور حاضنات الأعمال الجامعية في التقليل من هجرة الأدمغة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

القوانين:

- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية**، العدد52، الصادر بتاريخ 27 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 11 سبتمبر سنة 1996.

-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 03-78 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، **الجريدة الرسمية**، العدد13، الصادر في 26 فيفيري 2003.

-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 04-275 المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، **الجريدة الرسمية**، عدد 56، الصادر بتاريخ 05 سبتمبر 2004.

-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 08-127 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 30 أفريل سنة 2008، المتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، **الجريدة الرسمية**، العدد23، الصادر بتاريخ 28 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 4 ماي 2008.

-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، مديرية الدراسات القانونية والأرشيف، المديرية الفرعية للأرشيف والوثائق، الثلاثي الثاني2019.

-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون رقم 19-14، مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد81، صادر بتاريخ 3 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 30 ديسمبر سنة 2019.

-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020، متضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد55، الصادر بتاريخ 3 صفر عام 1442 الموافق 21 سبتمبر سنة 2020.

-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك رقم 182 مؤرخ في 20 صفر عام 1442 الموافق 8 أكتوبر سنة 2020، يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى "الحاضنة" لدى جامعة المسيلة، **الجريدة الرسمية**، العدد66، الصادر بتاريخ 24 ربيع الأول عام 1442 الموافق 10 نوفمبر سنة 2020.

-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم 1244 مؤرخ في 25 سبتمبر 2022، يتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية.

-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم 1275 مؤرخ في 27 سبتمبر 2022 يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية- مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.

-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، **آليات تنفيذ مشروع القرار 1275 شهادة- مؤسسة ناشئة/ شهادة-براءة اختراع.**

الكتب:

-ارتيمة، ماجدة سليمان. **حاضنات الأعمال ودورها في بناء القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة،** المملكة الأردنية الهاشمية: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2023.

-بن منصور، ليليا، وفاء سعيدي. "حاضنات الأعمال ودورها في النهوض بريادة الأعمال -تجربة الو م أ كنموذج-"، كتاب جماعي بعنوان: **الإبداع، ريادة الأعمال والتنمية الإقليمية المستدامة،** منشورات مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، الجزء الأول، ديسمبر 2019.

-بوحوش،عمار. **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل العلمية،** الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية،2016.

-الرميدي، بسام سمير، فاطمة الزهراء طلحي. "حاضنات الأعمال إطار مفاهيمي"، كتاب جماعي دولي بعنوان: **حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة**، منشورات مخبر اقتصاد مالية وإدارة الأعمال، جامعة سكيكدة، نوفمبر 2020.

المجلات:

- حوحو، مصطفى، رشيدة خالدي. "اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري"، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، جامعة الوادي،العدد 7، 2016.

- زايد، مراد، محمد عبد الرؤوف ابن سالم. "دور مؤسسات سوق العمل في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، العدد 10، 2013.

- قاسي، سمير، راضية مشري. "حاضر التشغيل عند الشباب خريجي الجامعات الجدد في سوق العمل الجزائري -مقاربة سوسيولوجية-"، **مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات**، جامعة الجزائر، المجلد 9، العدد 2، السداسي الثاني 2021.

- مكيد، علي، فاطمة يحياوي. "واقع التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة"، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية-جامعة المدية،المجلد 1، العدد 1، أفريل 2014.

-العتيبي، ماجد غزاي حميد. "دور الجهات الداعمة لحاضنات الأعمال الجامعية في المملكة العربية السعودية"، **المجلة الاكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة**، المجلد 3، العدد 2، جوان 2023.

-العقاب، كمال. "الجامعة المنتجة توجه جديد للجامعة الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة"، **مجلة المعيار**، جامعة تيسمسيلت،المجلد 14، العدد1، جوان 2023.

-العمراوي، زكية، نورة تمرابط. "مشكلة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية دراسة سوسيولوجية حول الأسباب والانعكاسات"، **مجلة التمكين الاجتماعي**، جامعة الأغواط، المجلد 2، العدد 4، ديسمبر 2020.

-المساجدي، خالد صالح يحي أحمد، نصر صالح عبده حسن الجرباني، عامر سعد أحمد جبران. "دور حاضنات الأعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الأعمال"، **المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية**، المركز الديموقراطي العربي-ألمانيا، العدد 9 جوان 2020.

-أمرار، نصر الدين، سفيان فوكة. "دور حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر -دراسة على ضوء القرار الوزاري 1275-"، **مجلة السياسة العالمية**، جامعة بومرداس، المجلد 7، العدد 2، 2023.

-بايزيد، كمال. "أهمية ومعوقات المؤسسات الناشئة -قراءة في تقرير الشركات الناشئة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالأردن"، **مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير_المركز الجامعي بآفلو، المجلد 4، العدد 1، 2022.

-بتقة، ليلى. "مخرجات الجامعة الجزائرية ومتطلبات سوق العمل بين الاستيعاب والإقصاء الاجتماعي"، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد 16، العدد 1، 2022.

-بحيري قادة، كرفيس فاطمة الزهراء، التحفيزات الجبائية والتمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة إلى صندوق المؤسسات الناشئة، **مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد**، المجلد7، العدد1، 2023.

-بلخيري، مراد. "مجالات الدراسة وحدودها في البحوث السوسيولوجية"، **مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية**، جامعة سطيف، المجلد6، العدد2، 2020.

-بلقاسم، مختارية غزلان، سولاف معطى. "السياسة الإصلاحية الجديدة في سوق العمل الجزائري منحة البطالة نموذجا"، **مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية**، جامعة الوادي، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2023.

-بن جيمة، مريم. "اقتصاد المعرفة ومبررات التحول إليه"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة بشار،المجلد 4، العدد 1، 2018.

-بنت عبد الله الباش، مشاعل. "أسباب عزوف الطلبة عن الانخراط في مشاريع حاضنات الأعمال بالجامعات في المملكة العربية السعودية"، **المجلة العلمية لكلية التربية**، المجلد 35، العدد 10، الجزء 2، أكتوبر 2019.

-بواب، رضوان. "الإسهامات والأدوار الجديدة للجامعة في ظل اقتصاد المعرفة الواقع والتحديات"، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الوادي،المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019.

-بوراس، وسيلة، مراد سكاك، القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله-الأهداف والرهانات-، **مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية**، جامعة سطيف، المجلد9، العدد4، ديسمبر 2018.

-بوصوفة، الزهرة. "المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 20-254"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 7، العدد 2، 2023.

-بوطرفة، صورية، نجوى نصرة. "دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر"، **مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة**، جامعة الوادي، المجلد 5، العدد 1، 2022.

-بوعدلة، سارة، هديات خديجة بن طيب. "قدرات تحديات حاضنات الأعمال ودورها في مرافقة المؤسسات الناشئة -مع الإشارة لحالة الجزائر-"، **مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية**، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر-جامعة المسيلة،2020.

-بوقريط، رشيدة، محمد الأمين نوي. "دور الحوكمة بالجامعة في مواءمة خريجي التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل -دراسة حالة بعض الدول العربية والأوربية-"، **مجلة دراسات اقتصادية**، جامعة قسنطينة، المجلد 8، العدد 1، جوان 2021.

-بوودن، عبد العزيز، مريم منومس. "بطالة خريجي الجامعات أسبابها آثارها وأساليب معالجتها"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، جامعة قسنطينة، العدد 13، 2017.

-بيبي،وليد. "خريجو الجامعات الجزائرية (عمال المعرفة) بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية"، **مجلة الإنسان والمجال**، المركز الجامعي نور البشير-البيض، عدد خاص، العدد 3 أفريل 2016.

-جاد الله، باسم سليمان صالح. "دور حاضنات الأعمال الجامعية البحثية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال بمصر"، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنوفية، العدد 4، الجزء 2، ديسمبر 2018.

-جبالة، محمد. "الأسس المنهجية لاختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث"، **مجلة الإحياء**، كلية العلوم الإسلامية-جامعة باتنة،المجلد20، العدد24، ماي2020.

-جبريط، أحمد، محمد الحافظ عيشوش. "المؤسسات الناشئة التوجه الريادي الجديد للطلبة الجامعيين دراسة حالة طلبة جامعة الوادي"، **مجلة التنمية الاقتصادية**، جامعة الوادي، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2023.

-جلال،عبد الحليم. "اتجاهات سوق العمل في الجزائر"، **مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية**، جامعة سطيف، المجلد 8، العدد2، ديسمبر 2017.

-حوتية، عمر، سامية دومي. "دور حاضنات الأعمال الجامعية في استقطاب طلبة الجامعات الجزائرية لإنشاء مشاريع ناشئة"، **مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مخبر حقوق الإنسان- جامعة الجزائر ،المجلد6، العدد2، 2022.

-خالد، أسماء، زهية شابونية. "وظائف الجامعة الجزائرية مساءلة في واقع الفعل ومعيقاته"، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، جامعة محمد الصديق بن يحيى، المجلد 2، العدد 6، أفريل 2019.

-خروبي لقواس، أحمد، هجيرة بتقة. "تقييم مدى نجاح حاضنات الأعمال الجامعية واحتضان المشاريع الطلابية -دراسة حالة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة-"، **مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير-جامعة أدرار ،المجلد 7، العدد 2، 2023.

-درحمون، حنان. "تحليل الإنفاق العام على التعليم العالي بالجزائر في ظل جائحة كورونا"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية-المركز الجامعي سي الحواس- بريكة، المجلد7، العدد1، 2024.

-رزيقة، أمينة. "واقع آفاق حاضنات الأعمال في دفع عجلة التنمية -حالة الجزائر-"، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، كلية العلوم الاقتصادية-جامعة تلمسان، المجلد 18،عدد خاص، الجزء 2، جوان 2020.

-ريال، فايزة. "أدوات جمع البيانات في البحث العلمي بين المزايا والعيوب"، **مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد8، العدد4، 2022.

-زايدي، حكيم، مفيد عبد اللاوي. "حاضنات الأعمال الجامعية أداة فاعلة لبعث المؤسسات الناشئة بالجزائر"، **مجلة الإدارة واستراتيجية المنظمات**، جامعة أدرار، المجلد 4، العدد 1، 2022.

-زايدي، صفاء، سعاد قوفي. الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة -دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية-، **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**، المجلد 6، العدد 2، 2022.

-زايدي، صفاء، سعاد قوفي، الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة -دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 2، 2022.

-زرواق، عائشة. "تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري -صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا-"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، كلية الحقوق- جامعة تيسمسيلت، المجلد 7، العدد 1، 2022.

-سليماني، مسعودة. "عينة البحوث الميدانية:دراسة في الأحجام والأنواع"، **مجلة معارف**، جامعة البويرة، المجلد17، العدد1، جوان2022.

-عبد الهادي ال فيحان، إيثار. "دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة**، جامعة بغداد، العدد 30، 2012.

-عرقوب، خديجة. "دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ريادة الأعمال الرقمية"، **مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة سكيكدة، المجلد 6، العدد 1، جوان 2023.

-كلاخي، لطيفة، حياة سيد. "دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الإشارة للتجربة الجزائرية"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، جامعة أدرار،المجلد 6، العدد 1، 2016.

-لغويل، سميرة، أحمد عبد الحكيم بن بعطوش. "المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر"، **المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، جامعة باتنة، المجلد 4، العدد 12، أفريل 2020.

-مخانشة، أمينة. "المؤسسات الناشئة في الجزائر -الإطار المفاهيمي والقانوني-"، **مجلة صوت القانون**، جامعة خميس مليانة، المجلد8، العدد1، 2021.

-مداح، مسعودة، نور الدين بولعراس. "استراتيجية خريجي الجامعة الجزائرية في التكيف مع متطلبات سوق العمل -دراسة سوسيومهنية لمجموعة من خريجي الجامعة بولاية غرداية"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة ورقلة، المجلد12، العدد2، 2020.

-نور الدين، أحمد حسام الدين، بعداش الطاهر، واقع حاضنات الأعمال في الجزائر الأطر والتحديات، **المجلة الشاملة للحقوق**، ديسمبر 2022.

-هاشيم، مريم نبيلة، عبد القادر مومني، "الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الناشئة"، **مجلة الإدارة وإستراتيجية المنظمات**، المجلد 4، العدد 1، 2022.

-يحياوي، فاطمة، خديجة فور. "مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، المجلد 10، العدد 2، 2020.

المذكرات:

-الحمليلي سناء، "تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 دراسة تحليلية قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مغنية: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2021-2022.

-خولة، زهير. **دور حاضنات الأعمال الجامعية في خلق المؤسسات الناشئة للطلبة الجامعيين – دراسة حالة حاضنة الأعمال الجامعية ولاية المسيلة-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2020-2021.

-دباح،محمد رضا. **دور حاضنات الأعمال الجامعية في نجاح الشركات الناشئة -دراسة ميدانية لمجموعة من حاضنات الأعمال الجامعية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مقاولاتية وتسيير مؤسسة، 2022-2023.

-شهبوب، نسرين، نسيمة مخلوف. "طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر -دراسة حالة شركة YASSIR-"، مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة ماستر، جامعة جيجل: قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، 2022-2023.

الملتقيات:

-الشريف ريحان، ريم بونوالة، "حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات"، ورقة بحثية، المحور الثالث مرافقة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة.

-بلغنامي نبيلة، "واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر-دراسة حالة الجزائر-، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد8، العدد1، 2021.

-حرنان نجوى، بركان عماد، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، ملتقى وطني حول "الابتكار التسويقي للمؤسسة الناشئة -واقع واستشراف-، جامعة خنشلة، 8 ديسمبر 2022.

-سلطان، كريمة. "حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة"، منشورات مخبر اقتصاد مالية وإدارة الأعمال، جامعة سكيكدة، نوفمبر 2020.

المواقع الإلكترونية:

-النموذج الأولي لشركة ناشئة، انظر الرابط: https://fastercapital.com، تم الاطلاع بتاريخ: 23 أكتوبر 2024 بتاريخ 16:55.

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر انظر الرابط www.angem.dz، تم الاطلاع بتاريخ 12 ماي على الساعة 14:30

-الوكالة الوطنية للتشغيل، انظر الرابط https://www.anem.dz، تم الاطلاع بتاريخ 24 جوان 2024 على الساعة 10:34.

-إيمان حيدر، نموذج العمل التجاري، جامعة القصيم، كلية إدارة الأعمال بالرس-وحدة خدمة المجتمع، انظر الرابط: comhttps://cba.edu.sa.، تم الاطلاع بتاريخ: 23 أكتوبر 2024 على الساعة 16:46.

-خري عبد الناصر، شرح القرار الوزاري 1275 المتعلق بالشهادة الجامعية مؤسسة ناشئة - براءة اختراع، الخميس 9 نوفمبر 2023، انظر الرابط https://youtu.be/jPwaR6QhCDw?feature=shared ، تم الاطلاع بتاريخ 21 مارس 2024 على الساعة 11:30.

-صندوق التمويل الوطني الجزائري ASF:شريك المؤسسات الناشئة نحو النمو، 17 جويلية 2023، انظر الرابط: https://moukawil.dz، تم الاطلاع بتاريخ 7 أكتوبر 2024 على الساعة 10:07.

-كيف تساهم حاضنات الاعمال الجامعية في التنمية الاقتصادية، قناة البلاد الرسمية، **غرفة الأخبار**، 30 ديسمبر 2022، انظر الرابط https: // youtu.be/wWBSJBRd83M ?si=jkgmYfUTaGPOrtqS، تم الاطلاع بتاريخ 22 مارس 2024 على الساعة 10:00.

المقابلات:

-مقابلة مع مديرة حاضنة جامعة مولود معمري بتيزي وزو، بمقر الحاضنة في الجامعة، بتاريخ 20 ماي 2024، الساعة 9 صباحا.

-موقع حاضنة أعمال جامعة مولود معمري بتيزي وزو انظر الرابط https://www.ummto.dz، تم الاطلاع بتاريخ 21 جويلية 2024 على الساعة 16:00.

-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حاضنة الأعمال الرقمية، انظر الرابط https://business-seed.mesrs.dz ، تم الاطلاع بتاريخ 22 سبتمبر 2024 على الساعة 12:17.

-وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي-الجزائر، الصفحة الرسمية، 13 فيفري 2024، تم الاطلاع بتاريخ 14 سبتمبر 2024 على الساعة 07:41.

المراجع باللغة الأجنبية:

-Kenen P.J, Athena.A, **Knowledge Management As An Economic Development Strategy**, reviews of economic development literature and practice: No.7,Washington,April 2001, P2.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص ادارة الموارد البشرية

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة...
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد :

استمارة استبيان

في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الموارد البشرية، بعنوان "دور حاضنات الأعمال الجامعية في تفعيل العلاقة بين الجامعة وسوق العمل – دراسة حالة حاضنة جامعة مولود معمري تيزي وزو–"، نرجو من حضرتكم أن تمدوا لنا يد المساعدة بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة وموضوعية مما يعزز الثقة في نتائج هذه الدراسة التي نأمل أن تعود على الجميع بالنفع والفائدة، ونؤكد لكم أن الآراء التي ستدلون بها سوف تتسم بالسرية التامة وتستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

إعدادالطالبة: إشراف الأستاذة:
ساعد رميساء نوري ياسمين

المحور الأول: البيانات الشخصية

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-السن: أقل من 21 سنة ☐ من 21 سنة الى 23 سنة ☐ من 23 سنة الى 27 سنة ☐ أكثر من 27 سنة ☐

3-المستوى التعليمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

4-الكلية: الهندسة والبناء ☐ الطب ☐ العلوم ☐ الحقوق والعلوم السياسية ☐ الآداب واللغات ☐ العلوم الاقتصادية والتجارية ☐ العلوم الاجتماعية والإنسانية ☐ الهندسة الإلكترونية ☐ العلوم البيولوجية والفلاحية ☐

5-تمارس وظيفة: نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني: متعلق بموضوع الدراسة

1-أ- ماهي طبيعة مشروعك في الحاضنة؟ براءة اختراع ☐ مؤسسة ناشئة ☐

-ب- في القطاع: الصناعي ☐ التقني ☐ الخدماتي ☐ آخر ☐ .....

2- ما الذي دفعك للانخراط في الحاضنة؟ -ضعف البرامج التكوينية الجامعية وعدم مواءمتها لمتطلبات سوق العمل ☐ -ضعف فرص التوظيف بعد التخرج ☐ -الرغبة في إقامة مشروعك الخاص ☐ -ضعف كفاءتك في إقامة مشروع وتسييره ورغبتك في الاستفادة من مختصين في مجال مشروعك ☐

3- هل للحاضنة دور في تسريع وتيرة تطور مشروعك؟ نعم ☐ لا ☐ قليلاً ☐

4- هل أكدت الحاضنة بعد الدراسة على وجود جدوى اقتصادية واضحة وحقيقية لمشروعك بما يتناسب مع سوق العمل؟ نعم ☐ لا ☐ قليلاً ☐

5- هل تتوفر الحاضنة على المساحة الكافية لأداء مهامها (مساحة اجتماعات، مساحة مكتبية، مساحة ترفيهية، قاعة انترنت)؟ نعم ☐ لا ☐

6- هل تضمن الحاضنة الخدمات اللوجستية (تصوير، طباعة،...)؟ نعم ☐ لا ☐

7- هل تنشط الحاضنة بشكل واسع على الشبكة الإلكترونية؟ نعم☐ لا☐

8- هل تضم الحاضنة مختصين في المجالات ذات الصلة بمشروعك؟ نعم ☐ لا ☐ قليلاً ☐

9- هل استفدت من استشارات شخصية حول موضوعك (بشكل منفرد وليس جماعي)؟ نعم ☐ لا ☐

10- هل تقيم الحاضنة علاقات مع مؤسسات اقتصادية ومع جامعات أخرى لجلب خبراء لتقديم خدمات خاصة بالمشاريع المحتضنة؟ نعم ☐ لا ☐

11- هل تقدم الحاضنة التكوينات المنصوص عليها في القرار الوزاري 1275 (نموذج العمل التجاري، التسويق الإلكتروني، المناجمنت، التمويل والمحاسبة)؟ نعم ☐ لا ☐

12- هل استفدت من الأيام الدراسية التي نظمتها الحاضنة؟ نعم ☐ لا ☐ قليلاً ☐

13- هل تتناسب البرامج والتكوينات التي تقدمها الحاضنة مع أهداف مشروعك؟ نعم ☐ لا☐ قليلاً ☐

14- هل تكفلت الحاضنة بتكاليف تجسيد مشروعك؟ نعم☐ لا ☐ تكفلت بجزء منها فقط ☐

15- هل ضمنت لك الحاضنة فرصا للتعامل مع شركات ناشئة ومؤسسات اقتصادية لتبادل المعرفة وتعزيز الإبداع والابتكار؟ نعم ☐ لا ☐ قليلاً ☐

16- هل استفدت عن طريق الحاضنة من تربص لدى إحدى الشركات أو المؤسسات الاقتصادية؟

نعم ☐ لا ☐

17- هل ساهمت الحاضنة في تصميم خطة استراتيجية لمشروعك بهدف تعزيز قدرته التنافسية؟

نعم☐ لا☐ قليلاً ☐

18- هل ساهمت الحاضنة في تطوير الفكر المقاولاتي لديك؟ نعم ☐ لا ☐ قليلاً ☐

19- هل ما زلت ترغب في طلب الاستشارات من طرف الحاضنة بعد النتائج التي توصل إليها مشروعك؟ نعم ☐ لا ☐

20- هل تراجعت عن فكرة الهجرة بعد تلقي الدعم من طرف الحاضنة؟ نعم ☐ لا ☐ نسبياً ☐

21- كيف تقيم مستوى الخدمات والتكوينات المقدمة من طرف الحاضنة بالمقارنة مع متطلبات سوق العمل؟ ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد ☐ ممتاز ☐